في مفهوم عدم الانحياز

الدكتور سعد حقي توفيق
كلية التجارة والسياسة - جامعة بغداد

المقدمة

لازال مفهوم عدم الانحياز قيد جدل المعنيين . ومرد ذلك اختلاف الدول غير منحازة في رؤيتها الى عدم الانحياز . فهذه الدول تنظر الى الحركة وفق معطيات معينة لانها ترمي من وراء ذلك الى تحقيق هدف في سياستها الخارجية .

وبقدر كون عدم الانحياز ظاهرة في السياسة الدولية ، فان زيادة عدد المتمسكين به وتنوع الاتجاهات والتطبيقات فيه زاد من التفسيرات التي خرجت بشأنه . فإن زيادة عدد اعضاء الحركة والتطورات السريعة والمستمرة في العلاقات الدولية مع كثرة هذه التفسيرات اضافت الى المفهوم عبئاً جديداً .

ان هذه الدراسة ليست بصدد تحديد تعريف لعدم الانحياز . فالتعاريف التي طرحت بخصوص المفهوم هي كثيرة . كما أن الدول غير المنحازة لم تتفق اصلاً على تعريف محدد للحركة رغم محاولات الباحثين الكثيرة في هذا المجال . ولم يثن ذلك في عزم المختصين لتجديد محاولاتهم من أجل تحديد مفهوم عدم الانحياز .

ان بحث تعريف عدم الانحياز ليس هو غايتنا النهائية . فلابد لنا من الاطلاع على الدور الذي قام به العالم الثالث (قادة وتجارب) ضمن اطار التوصل الى تحديد للمفهوم . فسلوك الدول غير منحازة وأنماط تجاربها وتصورات قادتها يعيننا بدون شك على فهم الحركة رغم الاختلاف والتنوع الذي تميزت به هذه الانماط . كما أن الاطار النظري لفهم عدم الانحياز لوحدة لا يوصلنا الى الغاية النهائية لبحثنا فلابد من التطرق الى الاطار التطبيقي للحركة بالاضافة الى المعوقات التي واجهتها الحركة عبر مسيرتها . وبهذا المعنى فاننا سنركز في دراستنا على ما يلي : دراسة تعريف عدم الانحياز ، دراسة دور وتجارب

العالم الثالث في تحديد المفهوم مركزين على الدول التي ساهمت بشكل مباشر في تأسيس الحركة ، وأخيرا سنلقي الضوء على الاطار التطبيقي للحركة ، وسنقسم دراستنا تبعا لذلك الى الفصول التالية :

الفصل الأول : مدخل الى تعريف عدم الانحياز

الفصل الثاني : دور العالم الثالث في تحديد مفهوم عدم الانحياز

الفصل الثالث : المفهوم من النظرية الى التطبيق

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE RECHERCHES ET D'ETUDES
مصر اتحاد الجامعات العربية

الفصل الأول

مدخل الى تعريف عدم الانحياز

من السهولة بمكان اجراء تمييز بين المعنى القانوني والمعنى السياسي لتعبير حياد في اللغات اللاتينية . فالحياد التقليدي أو القانوني يطلق عليه في اللغة الفرنسية تعبير Neutralite بينما تطلق كلمة Neutralisme على الحياد السياسي . أما في اللغة العربية فلا يوجد هناك مرادف يبين الفرق بين المعنى السياسي والمعنى القانوني لكلمة حياد . حيث انها تعبير شامل يستخدم للدلالة على المفهومين ، ولهذا فقد اضيفت ، في الوطن العربي ، كلمة « ايجابي » من أجل توضيح المعنى السياسي لهذه الكلمة ولتمييز المعنى عن المفهوم القانوني . وقد استخدمنا في بحثنا تعبير الحياد السياسي للتدليل على كلمة Neutralisme والحياد التقليدي Neutralite للاشارة الى المعنى القانوني للحياد .

المبحث الأول : الحياد القانوني Neutralite

الحياد القانوني **Neutralite** : هو موقف قانوني يرتبط بوجود حالة حرب . « فتفترض قواعد الحياد وجود حالة حرب ، بالمعنى المتعارف عليه في القانون الدولي »[1]. وفي بعض صوره يعود الحياد الى العصور القديمة[2]. إلا أنه كنظام قانوني لم يظهر الا في القرن السابع عشر والثامن عشر[3] وكان للتجارة البحرية أثر في ظهور نظام

---

(١) د . عائشة راتب « النظرية المعاصرة للحياد » دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٢١ .
(٢) المصدر السابق ، ص ٩
(٣) د . حامد سلطان « تطور مذهب الحياد » مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٣٨ ، ص ١١ .

الحياد[1].

وكان لفكرة الحياد القانوني مبرراتها في عهد لم يكن يوجد فيه تنظيم دولي جماعي يسمح ، في حالة قيام حرب ، بالقاء تبعتها على أحد طرفيها بوصفه معتديا والوقوف بوجهه ورد عدوانه[2]

أما تعريف الحياد القانوني فنشير الى بعض التعاريف لعدد من الفقهاء والاساتذة . فيقول الدكتور حامد سلطان « بنيت فكرة الحياد بين الدول على أساس تمسك دولة أو أكثر بعدم التدخل بقدر الامكان ـ في نزاع حربي بين آخرين ، رغبة منها في المحافظة على علاقاتها الودية مع كل فريق من الفريقين المتنازعين[3]. وتعرفه الدكتورة عائشة راتب بأنه « مجموعة القواعد القانونية الدولية التي تنظم العلاقات المتبادلة بين الدول المحاربة والدول غير المشتركة في الحرب ، ويخول للدول ذات السيادة الحق في البقاء بعيدا عن معترك الحرب »[4]. ويعرفه الدكتور علي صادق أبو هيف بانه « موقف الدولة التي لا تشترك في حرب قائمة وتحتفظ بعلاقاتها السلمية مع كل من الفريقين المتحاربين »[5]. ويعرفه الاستاذ شارل روسو « ان مصطلح الحياد الدائم يطبق على الحالة القانونية والسياسية للدولة التي يمنعها وضعها الدولي من المساهمة أو المشاركة في نزاع مسلح وتكون بالتالي مسرحاً للقتال في زمن الحرب »[6]. ويقول روتيه بأنه « عند قيام نزاع فان الدولة التي لا ترغب المساهمة فيه تسعى الى تبني تلك السياسة التي يكون للطرفين المتنازعين مصلحة من أجل عدم الدخول في نزاع معها »[7].

ويعتبر نظام الحياد من أهم النظم المترتبة على القانون الدولي التقليدي والدولة المحايدة هي التي تمتنع اختيارا عن الاشتراك في حرب قائمة بين دول اخرى[8]. ويجب أن

---

(١) Paul Reuter "Droit International Public" éd P.U.F. Thémis. Droit. 1973. p. 390.

(٢) د . علي صادق ابو هيف « القانون الدولي العام » منشأة المعارف بالاسكندرية ، ط ١١ ، ١٩٧٥ ، ص ٨٨٢ .

(٣) الدكتور حامد سلطان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١

(٤) د . عائشة راتب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧ ـ ٨ .

(٥) د . علي صادق أبو هيف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٧٩ .

(٦) Charles Rousseau "Droit International Public" Tome II. éd Sirey. Paris. 1974. p. 302

(٧) Paul Reuter op-cit p. 390.

(٨) د . علي صادق أبو هيف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٣٢ .

نشير الى ان الحياد مسألة اختيارية تستند الى مبدأ سيادة الدولة . فالقانون الدولي العام لا يلزم الدولة باتباع الحياد الا اذا كانت قد تعهدت بذلك بمقتضى اتفاق دولي . فالحياد في الواقع متعلق بارادة الدولة ذات السيادة[١].

حقوق وواجبات الدول المحايدة والمتحاربة :

يستند الحياد في فكرته على قاعدتين أساسيتين هما : الامتناع وعدم التحيز .

اولا : الامتناع : ففي حالة الامتناع يجب على الدولة المحايدة ان تمتنع عن شن حرب هجومية في حين تحتفظ بحقها في الدفاع في حالة وقوعها تحت عدوان[٢] ولا يقتضي الامتناع على عدم الدخول طرفا في الصراع الدائر بين دولتين وعلى عدم تقديم اية مساعدة في العمليات العسكرية فقط وانما يقتضي عدم تقديم اية مساعدة مباشرة للمتحاربين ايضا[٣]

ثانيا : عدم التحيز : فعلى الدولة المحايدة أن تحقق توازنا وبشكل متساو في علاقاتها مع كل الاطراف المتحاربة . فلا يتوجب عليها عقد اتفاقات دفاعية أو هجومية كي تتجنب اي وضع يهدد استقلالها[٤]. كما على الدولة المحايدة ان تتجنب تحويل اقليمها أو اراضيها لغرض الاستخدامات العسكرية وعليها أن تردع التصرفات السيئة التي تتعارض مع واجبات الحياد[٥].

أما الالتزامات التي تترتب على الدول المتحاربة فتقضي بعدم خرق حياد الدول المحايدة . « فلا يجوز لدولة محاربة أن تقتحم اقليم دولة محايدة واذا تم هذا تنزع عنها اسلحتها وتفرض عليها الاقامة المحددة في الدولة المحايدة . كما يجب على الدولة المحاربة ايضا احترام اشخاص وأموال رعايا الدول المحايدة »[٦]. وفي حالة الحياد الدائم تقوم

---

(١) د. حامد سلطان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٤ .

(٢) Charles Rousseau op-cit p. 304

(٣) Paul Reuter op-cit p. 392

(٤) Charles Rousseau op-cit p. 304

(٥) Paul Reuter op-cit p. 392

(٦) د . محمد حافظ غانم « مبادىء القانون الدولي العام » مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٩٦٣ ، ص ٩٦٤ .

الدول التي تلتزم ضمان الحياد بواسطة معاهدة خاصة بضمان الحياد الدائم للدولة المعنية [1].

إذن ، على الدول المتحاربة الالتزام بعدم الاعتداء على اقليم أو سيادة الدولة المحايدة ، وباحترام تجارتها المشروعة وتلتزم الدول المحايدة بالمقابل بعدم مساعدة الدول المتحاربة أو التحيز لها .

أنواع الحياد [2]:

للحياد نوعان : الحياد المؤقت والحياد الدائم

١ ــ **الحياد المؤقت** : هو موقف تتخذه دولة ازاء حرب قائمة بالذات ، ولها ان تخرج منه متى شاءت وان تشترك في هذه الحرب اذا رأت في ذلك مصلحة لها [3]. وينتهي حياد هذه الدولة عادة بانتهاء هذه الحرب .

٢ ــ **الحياد الدائم** : ويستلزم قرارا بالعزم على الامتناع في الاشتراك في اية حرب محتملة تقع في المستقبل وهذا القرار قد يكون تصريحا صادرا من جانب واحد أو قد يكون نتيجة لاتفاق دول مختلفة على بقاء احداها في حالة حياد دائم [4].

ويقول شارل روسو الحياد الدائم هو « حالة قانونية لنظام بمعنى الكلمة محدد

---

(١) Charles Rousseau op-cit p. 304.

(٢) للحياد نوعين : ١ ـ الحياد العرض أو العادي . ٢ ـ الحياد الدائم الاتفاقي .
وللحياة العرضي أو العادي ثلاثة أنواع :
١ ـ عدم الانحياز أو الحياد الفعلي
٢ ـ الحياد المعلن
٣ ـ الحياد التقليدي
والحياد العرضي قد يكون :
١ ـ حياد عام أو جزئي
٢ ـ حياد اتفاقي أو ارادي
٣ ـ حياد مسلح وحياد سلمي أو سلمي
٤ ـ حياد مطلق وحياد موصوف .
انظر عائشة راتب ، مصدر سبق ذكره ص ٢٦ ـ ٣٢ .

(٣) د . علي صادق أبو هيف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٧٩ .

(٤) د . حامد صادق سلطان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٩ .

بواسطة مجموعة من القوانين والالتزامات وليس تعبيرا بسيطا لموقف حالة مؤقتة أو لموقف قابل للنقض »[1] لذا يرجع قيامه الى أصل تعاقدي حيث يتم بموجب معاهدة[2].

المبحث الثاني : الحياد السياسي Neutralisme واللالتزام Non — en-gagement

يشير بعض الكتاب الى أن الحياد التقليدي والحياد المعاصر وعدم الانحياز تنبع من أصل واحد هو الرغبة في البعد عن نزاع معين هو الحرب بالمعنى التقليدي أو الحرب الباردة ولهذا كان تعبير الحياد الايجابي يدل دلالة واضحة على صورة الحياد بمعناه الجديد »[3] ويقول الكاتب الفرنسي جاك فيرنان بأن « الحياد التقليدي وعدم الانحياز يعكسان مواقف سياسية تعبر عن اهتمامات متماثلة »[4] وفي هذا اشارة الى مدى التقارب بين مفهومي الحياد التقليدي والحياد السياسي ، إلا أنه يجب أن لا يفوت علينا التذكير بان التداخل في المفهومين في البداية لم يكن يسمح باجراء تمييز دقيق بينهما .

ان تعبير الحياد بمفهومه السياسي لم يكن شائعا . فقد استخدم الغربيون المفهوم القانوني للحياد لغرض التعبير عن الحياد السياسي وهو استخدام غير سليم لأن تعبير الحياد التقليدي (الحياد القانوني) يشير الى العلاقة ما بين الدول المتحاربة والدول غير المتحاربة . ويقول كراب في هذا الصدد « لقد استخدم تعبير الحياد تقليديا للاشارة الى العلاقة مابين المتحاربين وغير المتحاربين وهذا ما يجعله فاقد الاعتبار في حالة انعدام العمليات الحربية . وعلى هذا الاساس فان استخدام مصطلح الحياد التقليدي من قبل دولة ما لوصف موقفها تجاه الحرب الباردة يتضمن بالضرورة خطأ جوهريا يكمن في اعتبار الحرب الباردة بمنزلة حرب ساخنة ولهذا السبب فان دول عدم الانحياز تتجنب استخدام

---

(١) Charles Rousseau op cit p. 303.

(٢) IBID p. 303.

(٣) د . محمود حلمي مصطفى وآخرون « العالم الثالث ومؤتمرات السلام » مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ٩٦ .

(٤) Jacques Vernant "Le developpement du non-alignement au Moyen-Orient" Politique Etrangère, 4-5, 1965, p. 35.

هذا المصطلح تأكيدا منها على رغبتها في تخفيف التوترات الناجمة عن الحرب الباردة والحيلولة دون انفجار الصراع المسلح بين الشرق والغرب [١].

لم يكن استخدام تعبير الحياد السياسي شائعا حينما كانت الدول النامية على خلاف بصدد لفظة حياد . فقد آثر الساسة في كل من الهند ويوغسلافيا اللجوء الى تعبير اللالتزام [٢]. وربما يكون مرد ذلك في الهند الى عدة عوامل منها ان كلمة حياد Neutralisme انما تعني في المفهوم الغربي اللامبالاة وهذا يعود الى تأثر الطبقة الحاكمة في الهند بالثقافة الغربية (البريطانية خاصة) وبالمصطلحات الغربية . ويقول الاستاذ مقصود « ان الالتباس حول الالفاظ بهذا المضمار ينتج عادة عن عدم استعداد لاعطاء الكلمات السياسية الواحدة الحيوية اللازمة لجعلها معبرة عن ظروف موضوعية متفاوتة [٣] ويضيف قائلا : « ان هذا التردد في جعل الكلمة قادرة على التعبير عما نفكر به يؤدي بالتالي الى جعل المفاهيم الغربية للكلمات السياسية مفاهيم مطلقة . ان الاصرار الهندي الرسمي على عدم استعمال لفظة الحياد الايجابي لوصف سياستها الخارجية لا يدل على ان سياسة الهند غير مبنية للحياد الايجابي »[٤].

أما تعبير اللالتزام فانه « يفترض وجود معسكرين دوليين يرغبان في فرض سياستهما على كافة دول العالم . اللالتزام هو تعبير عن رفض لهذه الفرضية ولهذه الازدواجية على المستوى العالمي . ان هذا الموقف يفترض استقلالا في الرأي عند اتخاذ المواقف الدولية ، وبالتالي مصلحة غير متفقة باستمرار مع مصلحة اي من المعسكرين في معطياتهما القائمة » [٥].

وينتقد كلوفيس مقصود استخدام لفظ اللالتزام للتعبير عن الحياد الايجابي الذي هو الكل بينما اللالتزام هو الجزء ولا يمكن جعله صفة ملازمة للحياد بشكله المطلق . ويقول

---

(١) Crabb, cecil, Jr "The Elephants and the Grass" A study of nonalignment - New York, Praeger, 1965, p. 7.

(٢) كلوفيس مقصود « معنى الحياد الايجابي » دار العلم للملايين ـ بيروت ، ١٩٦٠ ، ص ٨٥ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٨٦

(٤) المصدر السابق ، ص ٨٦ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٨٦ ـ ٨٧ .

انه حتى في « المفهوم الهندي لا يعني التزاما دائما في كافة المواقف بل بالعكس فهو يعني عدم التزام مستمر لمخططات اي من المعسكرين[١].

ويقول الاستاذ دانيال كولار « ان اللاالتزام يرتبط بموقف الحياد التقليدي في الصراع العالمي أكثر من ارتباطه بنزاع ايديولوجيتين : ايديولوجية الدول الاشتراكية مجتمعة حول الاتحاد السوفيتي وايديولوجية الدول الرأسمالية مجتمعة حول الولايات المتحدة . ومن المؤسف أن تكون هناك دول غير منحازة ملتزمة عقائديا أما اتجاه موسكو أو واشنطن أو حتى بكين »[٢]. أما دودو ثيام فقد انتقد مصطلح اللاالتزام في أن « كل الدول هي ملتزمة بالضرورة من أجل السلم أو من أجل الحرب من أجل ازالة الاستعمار أو الحفاظ على النظام الاستعماري . . . الخ[٣]. ولهذا فتعبير اللاالتزام لا يدل بمعنى دقيق على المفهوم السياسي للحياد . وربما يكون في وسعنا تحديد ثلاثة اتجاهات فكرية بصدد تحديد الصلة مابين الحياد السياسي وعدم الانحياز . ويرى الاتجاه الأول بان عدم الانحياز هو جزء من الحياد السياسي أو جانب منه . وفضل أصحاب هذا الاتجاه استخدام تعبير الحياد الايجابي بدلا من عدم الانحياز . ويقول هؤلاء بان الحياد الايجابي يتضمن شقين :

الشق الأول هو الشق الايجابي والشق الثاني هو الشق السلبي . واذا كان الشق الايجابي يقوم على اساس التفاعل مع الاحداث الدولية فان الشق السلبي يقوم على أساس الامتناع عن تأييد اي من الكتلتين المتصارعتين ضد الاخرى أو تكوين كتلة تريد السيطرة على العالم .وهذا الامتناع الذي يقوم على السلبية يقصد به عدم الانحياز . فعدم الانحياز بالنسبة لهم هو الشق السلبي لسياسة الحياد الايجابي[٤]. ويؤكد كلوفيس مقصود على نفس المضمون بقوله « ان عدم الانحياز يشكل جزءا هاما في سياسة الحياد الايجابي وأحد عناصرها الرئيسية لكن لا يمكنه أن يكون وصفا للسياسة ككل ، اذ ان عدم الانحياز بمفهومه المطلق يعني في نتيجته المنطقية امتناعا دائما عن أخذ المواقف في المجال

---

(١) المصدر السابق ، ص ٨٧ .

(٢) Daniel Colard "Le mouvement despays non-aligne's " Notes et Etudes Documentaires - La Documentation Francaise Paris, 1981, no. 4613-4614, p. 9.

(٣) Doudou Thiam "La Politique Etrangére des Etats africans" P.U.F., Paris, 1963, p. 107.

(٤) محمود حلمي مصطفى وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٨

الدولي »[1].

أما الاتجاه الثاني فانه يصر على عدم وجود فرق ما بين الحياد الايجابي وعدم الانحياز . وهو يستخدم تعبيري الحياد الايجابي وعدم الانحياز للاشارة الى نفس المصطلح ، وبهذا المجال يقول الدكتور محمد طلعت الغنيمي « يندرج تعبير عدم الانحياز والحياد الايجابي تحت مدلول بعضهما البعض . لأن الحياد الايجابي يفترض عدم الانحياز وعدم الانحياز يفترض الحياد الايجابي »[2] . أما مارتن لورنس فيؤكد على عدم وجود فرق ما بين تعبيري الحياد الايجابي وعدم الانحياز بقوله « لقد أدركت الدول الجديدة هذا التمييز (بين الحياد القانوني والحياد السياسي) وراحت تبحث عن تعبير آخر جديد يحدد موقفها كتعبير الحياد الايجابي أو اللاانحياز أو اللالتزام أو سياسة السلام الايجابية متوخية في هذا التعبير أن يشرح أهدافها وأن يوضح شعورها بأن ثمة ما يعيبها من مجرد الوقوف موقف الامتناع السلبي »[3] .

وهناك فريق ثالث يفضل استخدام تعبير عدم الانحياز على تعبير الحياد الايجابي ، فكلمة حياد بالنسبة للبعض « تتعلق أساسا بقيام الحرب ولهذا فقد فضل استخدامها في زمن الحرب وكثر تداولها عند بحث الأوضاع الناشئة بسبب الحرب أما عدم الانحياز فلا يفترض وجود حرب بقدر ما يتعلق بالحكم على الأوضاع الدولية السائدة وبغض النظر عن كون الحرب موجودة أم لا وإذا كانت الدول أثناء الحرب تعلن عن مواقفها فإن الدول غير المنحازة تعلن عن عدم انحيازها تجاه الكتل الموجودة في المجتمع الدولي »[4] وفي نفس الاتجاه يذهب مارسيل كولومب بقوله « إذا كان الحياد الايجابي يلوح بمبادىء باندوفغ من أجل التهجم على الغرب ، فإن عدم الانحياز يضفي على هذه المبادىء أهمية نادرة فهو يريد أن يجعل منها قاعدة عامة تربط بشكل كلي وحتمي كل الأمم وتنطبق على المعسكر الغربي كما هو الحال بالنسبة للمعسكر الشرقي مما يهيء للدول الصغيرة الحفاظ وتقوية

---

(١) كلوفيس مقصود ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩١ .

(٢) د . محمد طلعت الغنيمي « نظرات في العلاقات الدولية العربية » مطبعة أطلس ، القاهرة ، ص ٢٥٦ .

(٣) مارتن لورنس « الحياد وعدم الانحياز » الدول الحديثة في مجالات الشؤون العالمية ـ الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ١٤ .

(٤) تشانا كياسن « في مواجهة الحرب الباردة » ترجمة عبد الرزاق إبراهيم ـ الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ١٩٥

وحماية استقلالها ومن أجل أن تساهم في تحقيق السلام العالمي »[1] ويضيف محمد حسنين هيكل على ما سبق قائلا : « إن الحياد الايجابي أصبح مفهوما متجاوز عليه وحل محله عدم الانحياز . وهو تطور طبيعي للحياد الايجابي وتقوية لجانبه الايجابي »[2] ويرى أوجين بيرك بأنه لا فرق بين عدم الانحياز والحياد السياسي واللالتزام لأن هذه التعابير تستعمل للدلالة على مفهوم واحد وهو الموقف الذي تتخذه البلدان الموجودة خارج التكتلات فخلال السنوات الخمسينية فإن الوصف الشائع الأكثر استخداما هو الحياد السياسي واللالتزام وإن تعبير الحياد السياسي أخذ يستخدم لوضع تمييز بين النظام التقليدي للحياد (القانوني) والموقف الخاص للبلدان الحديثة تجاه الحرب الباردة »[3] ومن هذه المصطلحات التي شاعت البلدان المنعزلة الحياد الفعال ، عدم التبعية ، الحياد الايجابي والفعال »[4] ويرى بيرك أنه من الأفضل استخدام تعبير عدم الانحياز على كل من الحياد واللالتزام اللذين هما بالنسبة له غامضين وذلك من أجل الاستفادة من الجانب الايجابي لسياسة البلدان التي تقع خارج التكتلات .[5]

أما دانيال كولار ففي الوقت الذي يرى فيه بوجود فرق في الطبيعة بين عدم الانحياز والحياد التقليدي فإنه يجد أن هناك تقارب ما بين عدم الانحياز والحياد السياسي واللالتزام ، وهذا التقارب يعود في رأيه إلى أن الفرق بينهما هو في الدرجة وليس في الطبيعة .[6] فالحياد السياسي بالنسبة لكولار يعني اللامبالاة والانطواء على الذات تجاه الصراعات والنزاعات والمشاكل التي تؤثر على المجتمع الدولي . وتحت هذه الزاوية فإن هناك بعض البلدان غير المنحازة تعتبر محايدة أكثر من غيرها .[7]

وينتقد دودو تيام وزير خارجية السنغال سابقا استخدام تعبيري الحياد السياسي واللالتزام ويرى أنه من الأفضل استخدام تعبير عدم الانحياز. وفي انتقاده لتعبير الحياد

---

(١) Marcel Colombe Orient arabe et non-engagement Pressorientaliste de France, Tome, II, Paris, 1973 169

(٢) Simon Jargy "Dunetralisme positif au non-alignement" Orient Paris, no 18, 1961, p19.

(٣) Engene Berg Non-alignement et nouvel order moudial P.U.F. Paris, 1980, p. 68.

(٤) IBID p. 68.

(٥) IBID p. 68

(٦) Daniel Colard Le mouvement des pays non- alignes op- cit p. 9.

(٧) IBID p. 9

يقول : « إن هذا التعبير لايأخذ بعين الاعتبار حقيقة الأشياء . فالحياد في المجال السياسي هو فكرة وهمية . إن السياسة تقضي التحيز فلا يمكن أن نكون محايدين تجاه قضية السلام ، نزع السلاح ، تنمية المناطق المتخلفة » .(١) ويضيف بأنه « يجب أن نكون منحازين إزاء كل مشكلة أو نزاع دولي . إن الجوهر هو عدم التحيز الدائم لصالح إحدى الكتلتين اللتان تتصارعان للسيطرة على العالم (٢) ويتابع تيام قوله « إن الحياد أواللاالتزام أو عدم الانحياز يرتبطان تماما برغبة متماثلة من اجل حماية السلام وحرية العمل وأن هذا التعارض حول التعبير لايمثل في الحقيقة مصلحة كبيرة »(٣)

وفي مؤتمر بلغراد آثرت الدول غير منحازة استخدام لفظ عدم الانحياز على تعبير الحياد الذي يفترض أساسا وجود نزاع مسلح فضلا عن تعبيره عن الرغبة في البقاء بعيدا عن منازعات الآخرين أيا كانوا وأيا كانت طبيعة الموضوعات التي هي محل النزاع ، في حين يقتصر الحياد بصورته الجديدة (عدم الانحياز) على تحديد موقف سياسي إزاء الحرب الباردة . وإذا كان النزاع أيا كانت طبيعته قد وقع بين إحدى الكتلتين الكبيرتين وإحدى الدول الحديثة التحرر فإن الدول غير المنحازة لاتقف موقفا محايدا بل تنضم إلى الدول الحديثة التحرر وتنتصر لها . (٤)

ولهذا فقد ازداد استخدام تعبير عدم الانحياز بشكل ملفت للنظر إزاء التقليل من استخدام تعبير الحياد الايجابي سيما أن كلمة حياد تضفي على المفهوم نوعا من السلبية ويقول أحمد عطية : « بسبب المعنى السلبي الذي يتضمنه تعبير الحياد فإن كتاب البلدان غير المنحازة يتجنبون استخدامه . ولهذا فقد أضيف تعبير « الايجابي » إلى كلمة حياد لابعاد المعنى السلبي عن المفهوم . ولما كان تعبير الحياد الايجابي يستخدم في مناطق الدول غير المنحازة خارج الوطن العربي فقد بقي استخدامه محصورا داخل الوطن العربي . لقد استخدم اليوغسلاف تعبير الالتزام الذي لم يكن يعني بأكثر من البقاء بعيدا عن الارتباط بين الكتلتين . أما تعبير عدم الانحياز الذي هو أكثر حداثة من تعبير الحياد فهو يعتبر أقل سلبية من تعبير الحياد السياسي لأن النفي في هذه الحالة لاينطبق إلا على الانحياز تجاه التكتلات » . (٥)

---

(١) Doudou Thiame op-cit p. 107

(٢) IBID p. 107

(٣) IBID p. 107.

(٤) محمود حلمي مصطفى وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٦ .

(٥) Ahmed Attia Non-alignment, recharche pour une defintion D.E.S., Sc po Paris I, 1971, p. 26.

كما يمكننا أن نضيف أن تفضيل تعبير عدم الانحياز على الحياد الايجابي أو الحياد الفعال أو الحياد البناء إنما يكمن في الرغبة بتوحيد هذه التعابير ضمن مصطلح واحد . لأن تعدد هذه التعابير وإن كانت تدل على نفس المضمون إنما يؤدي إلى تعدد التفسيرات مما يجر إلى تعدد المعاني ومن ثم إلى ضياع الجوهر ، مما قد يساهم كما أثار سابقا بعض الجدل الفقهي بين الدول التي تبنت هذه السياسة . كما أن كلمة « حياد » وإن أضيفت لها كلمة « إيجابي » للدلالة على المفهوم السياسي للحياد وعلى المضمون الايجابي لهذه السياسة فإن هذا التعبير مع ذلك ، لايخلو من معنى له طابع قانوني .

كما أن كلمة « حياد » تعني في بعض الأحيان بشكل أو بآخر اللامبالاة فقد ذكر مندوب غانا أثناء مناقشات المؤتمر التحضيري لمؤتمر قمة بلغراد المنعقدة في القاهرة (حزيران ١٩٦١) بأن الابتعاد عن الصراعات ما بين الكتلتين يجب ألا يفسر بأنه موقف حيادي . وأشار إلى أنه إذا كان بالامكان اتخاذ موقف الحياد تجاه أي قضية كانت فإن ذلك غير ممكننا إزاء مصير الدول النامية . وهذا يعني أنه لايمكن أن تكون هذه الدول حيادية تجاه أي شيء . أما عدم الانحياز فإنه يعني أن تسمح هذه الدول لنفسها بتبني وجهات نظرها الخاصة كي تنحاز لأي جانب دون آخر في أية محاولة تقوم بها الكتلتان .[1]

وبالرغم من أن الكتاب يؤكدون بشكل عام على أن هذه التعابير الثلاثة : الحياد السياسي ،اللاالتزام ، عدم الانحياز ترتبط في كونها تتفق حول جوهر واحد وهو الرغبة في ضمان الاستقلال الوطني للدول النامية والحفاظ على السلام العالمي وتحقيق الاستقرار في العلاقات الدولية وأن الفروق فيما بينها تتعلق بالدرجة وليس في الطبيعة إلا أن الأفضلية عند استخدام التعابير تعطي إلى تعبير عدم الانحياز الذي شاع استخدامه وأصبح مصطلحا يدل على مضمون هذه السياسة التي تبنتها الدول النامية منذ نهاية السنوات الخمسينية . كما أن مؤتمر بلغراد قد ثبت هذا التعبير منذ المؤتمر التحضيري المنعقد في القاهرة في حزيران ١٩٦١ .

ومع ذلك فإن هناك من الباحثين من يعتقد أن كل التعابير المقدمة لم تف بالغرض من أجل ايجاد تحديد وتفسير دقيق لمفهوم عدم الانحياز وذلك بسبب القصور الذي لم يزل موجودا في التعريف لعدم وجود توفيق ما بين الجانب النظري والجانب التطبيقي لهذه

---

(١) د. سامي منصور « انتكاسة الثورة في العالم الثالث الموؤسسة العربية للدراسات والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ٦١ .

السياسة . ويقول أحمد عطية في هذا الصدد : « إن كل هذه التعابير غير كافية أمام ايجاد تفسير لمفهوم عدم الانحياز وجوانبه المتعددة . إن القصور في التعبير يعكس درجة الغموض في المفهوم كما أن تطبيقه ، في بعض الأحيان ، مبهم ومتناقض . وفي المقابل فإن جهودا قليلة قد بذلت من أجل ايجاد تعبير أكبر تجاوبا ليس بسبب النقص الموجود في المفردات السياسية ولكن بسبب درجة الابهام الموجودة نتيجة رغبة بعض البلدان غير المنحازة لايجاد قاعدة واسعة للمشاركة » .(١)

المبحث الثالث : الفرق ما بين الحياد التقليدي Neutralite والحياد السياسي Neutralism

نستنتج فيما تقدم أن الحياد القانوني يختلف عن الحياد السياسي في النقاط التالية : ـ

١ ـ الحياد التقليدي هو موقف قانوني في حين يعتبر الحياد السياسي موقف سياسي وليس له قيمة قانونية ،(٢) كما هو الحال بالنسبة للحياد القانوني الذي يجب أن يضمن بواسطة نصوص تدرج ضمن اتفاقات دولية يفترض أن تلتزم بها الدول كما هو الحال بالنسبة للحياد الدائم .(٣)

٢ ـ يستتبع ما تقدم أن سياسات الدول ذات الحياد التقليدي إنما هي إلى حد ما سياسات مقيدة بسبب الالتزامات التي تترتب نتيجة لهذا الحياد ، بينما يحق للدول غير المنحازة حرية اتخاذ السياسات الملائمة لها . فالدول غير المنحازة حرة في اختيار السياسة الملائمة لها . وبهذا يؤكد بعض المعنيون بأن عدم الانحياز هو خيار للدولة التي تتبناه وليس فرضا عليها في حين يعتبره الآخرون بأنه سبيل لايمكن التخلي عنه بالنسبة للدول النامية التي ترغب في تبني سياسة خارجية مستقلة ضمن عالم منقسم إلى كتلتين متصارعتين .(٤)

---

(١) Ahmed Attia op-cit p. 27

(٢) Renee Bridel op-cit p. 86.

(٣) Rais Hassan Neutralisme et Neutralite These Paris I, 1971, p. 9.
وأنظر أيضا
Charles Rousseau op- cit p. 303

(٤) يقول د. محمد مفتاح البقالي « إن عدم الانحياز هو مفهوم سياسي تتبناه الدول بإرادتها الذاتية ؛ وبحرية تامة في ميدان السلوك السياسي بالنسبة لمصلحتها الوطنية إزاء علاقاتها ببباقي الدول الأخرى » . د. محمد مفتاح البقالي « حركة عدم الانحياز ـ نشأتها ـ تركيبها ـ تطورها ـ مؤتمراتها ـ اجتماعاتها ـ دورها وتأثيرها في العلاقات الدولية المعاصرة ـ » الرباط المغرب ، ١٩٨٠ ، ص ٨٧ .

٣ ــ إن دول الحياد التقليدي هي دول غير منحازة ولكنها بشكل عام لا تتبع الأهداف السياسية لعدم الانحياز . كما أنها لا تتفق مع البلدان غير المنحازة إلا بشكل نادر حول موقف ملائم لسياسة الالتزام عند مواجهتها للمشاكل الدولية . (١)

ولهذا السبب فإن قادة البلدان الآسيوية والأفريقية يصفون سياساتهم لعدم الانحياز بالحياد الايجابي الديناميكي أو الفعال من أجل ايجاد تمييز بين هذا النوع من الحياد والحياد التقليدي(٢) ويؤكد الرئيسان نهرو وتيتو في بيانهما المشترك الصادر في ٢٢ كانون الأول ١٩٥٤ على « أن سياسة عدم الدخول في الاحلاف التي تتبناها وتمارسها حكوماتنا الدولتين لا تشكل حيادا أو موقفا سلبيا ولكنها سياسة فعالة لصالح السلام الجماعي » . (٣)

٤ ــ تكون الدولة في الحياد التقليدي غير ملتزمة بمنازعات وصراعات الآخرين بينما في الحياد الايجابي هناك التزام في التدخل في مختلف مجالات التعاون الدولي . إنها ملتزمة وبشكل خاص في جهود كل القوى المناضلة من أجل السلام . (٤)

٥ ــ إن الحياد السياسي يناضل من أجل السلام بينما يلتزم الحياد التقليدي في البقاء بعيدا عن النزاعات في وقت الحرب فقط . (٥)

٦ ــ أصبح الحياد التقليدي مبدأ نادرا في العلاقات الدولية ولا يظهر إلا في زمن الحرب في حين أضحى الحياد السياسي يضم أعداد كبيرة من الدول وأصبح يمثل سياساتهم الدائمة في زمن السلم (٦) ويقول كل من ايتنغر وميليكيان « الحياد التقليدي هو نسبيا عرضي في العلاقات الدولية ويبرز بشكل رئيسي في زمن الحرب بينما أخذ الحياد السياسي يضم عددا كبيرا من الدول » . (٧)

٧ ــ الحياد الدائم هو غالبا نتيجة للتقاليد الدولية والموقع الجغرافي إلا أنه غير فعال في الصراع من أجل التعايش السلمي ولا يمارس شيئا يذكر إزاء الامبريالية . أنه سلبي

---

(١) Rais Hassan op-cvt p. 9.

(٢) IBIF p. 10

(٣) IBID p. 10

(٤) Renee Bridel op-cit. p. 86

(٥) IBID p 86

(٦) Rais Hassan op-cit p. 13.

(٧) Y. Etinger and O. Melikyan The policy of non- alignment Moscow progress pub. 1966. p. 17.

تجاه المشاكل الدولية عكس الحياد السياسي الذي هو بقدر ما يعمل على الابتعاد عن الصراعات الدولية فهو يسعى إلى المساهمة الايجابية لحل المشاكل الدولية سواء عن طريق الوساطة ، المفاوضة ، التحكيم أو المساعي الحميدة .

٨ ــ الحياد السياسي هو مذهب جماعي تبناه عدد غير محدود من الدول بينما يعتبر الحياد التقليدي موقفا يطبق على دولة معينة .(١)

٩ ــ يستتبع ذلك أن الحياد السياسي يعبر عن التضامن الدولي ، عدم تجزأة السلام ، إدانة العدوان ، التضامن الجماعي عكس الحياد التقليدي الذي هو حالة مجردة ومطلقة .(٢)

المبحث الرابع : عدم الانحياز Non-alignement

أولا : ـ عدم وجود تعريف محدد : لايوجد تعريف محدد اتفقت عليه الدول غير المنحازة لعدم الانحياز رغم الجهود المبذولة من قبل المعنيين والمختصين لتحديد المفهوم وإن ما تم التوصل إليه هو تحديد لبعض المقاييس التي سنتطرق إليها في الفصل الأخير في هذا البحث . إن أسباب عدم وجود تعريف محدد لعدم الانحياز تعود إلى : ـ

١ ــ تعدد وجهات النظر حول تفسير عدم الانحياز : لقد تباينت وجهات النظر حول مفهوم عدم الانحياز(٣) وكانت أهداف الحركة تبعا لذلك مختلفة وأصبحت المديات التي يسعى إليها القادة غير المنحازين متباينة . فهناك المفهوم الهندي والمفهوم اليوغسلافي والمفهوم المصري لعدم الانحياز . وكل في هذه المفاهيم أخذ ينظر إلى الحركة وفقا لمعطيات تختلف احداها عن الأخرى . ويقول دانيال كولار : « لقد كان نهرو ينظر إلى عدم الانحياز كعقيدة للتحرر ويرى فيه عبد الناصر سلاح دبلوماسي بينما كان بالنسبة لتيتو سلوك سياسي . ورغم ذلك فقد اتفق الجميع على ضرورة وجود حركة عدم الانحياز » .(٤) ويقول بورتون « ولتوضيح فكرتهم ، فإن قادة

---

(١) عصمت فلوح « في بعض إشكالات الحياد الايجابي وعدم الانحياز » شؤون عربية العدد ١٨ ، آب ـ ١٩٨٢ ، ص ٨٣ .

(٢) Daniel Colard Relations internationales op-cit p. 127.

(٣) John W. Burton International Relations- A general theory Cambridge university press, London, 1967, p. 164.

(٤) Daniel colard Relations internationales ed Masson, Paris, 1977, p. 127.

عدم الانحياز يستخدمون تعابير مطولة أو بعض المصطلحات كاللالتزام ، عدم التكتل ، الحياد الايجابي كوسيلة وحيدة للتغلب على الاحباط الذي يشعرون به وذلك لغياب مصطلح دقيق يعبر عما يريدونه في عدم الانحياز » .[١]

٢ ــ الغموض في التعبير : حاول مؤتمر القاهرة التحضيري المنعقد في حزيران عام ١٩٦١ التوصل إلى تعريف عدم الانحياز . إلا أن الدول المشاركة فيه لم تنجح في مساعيها من أجل ذلك . فقد انقسمت هذه الدول إلى مجموعتين : دول ترغب في إيجاد تعريف محدد لعدم الانحياز ودول ترفض التوصل إلى تحديد مفهوم معين لعدم الانحياز . ومن الدول التي كانت تسعى إلى التوصل إلى تعريف محدد هي غانا والتي كانت تصر على أنه يجب أن يكون للدول النامية وجهات نظرها الخاصة وتفكيرها الخاص وموقفها الخاص وسياستها الخاصة نحو القضايا الهامة . أما الدول التي عارضت تعريف عدم الانحياز فقد بررت معارضتها لسببين : ـ[٢]

الأول : ويدور حول : أن التعريف قد يجمد نشاط هذه الدول بصورة لا تسمح لها بتوسيع نطاقها .

الثاني : أن هذا التعريف يثير جدلا لا ينتهي كغيره من محاولات تعريف الافكار والاصطلاحات السياسية .

٣ ــ ويرتبط بالسببين الأوليين فيما أن وجهات النظر حول عدم الانحياز مختلفة وطالما كانت التعريفات التي قدمت تحتوي على ثغرات لذا اخذت الدول غير المنحازة تؤكد في مفاهيمها على جانب تراه مهما من وجهة نظرها بينما تهمل جانب آخر قد لا يقل أهمية عن الجانب الأول .[٣]

٤ ــ إن تعدد التعابير التي تستخدمها الدول التي تبنت عدم الانحياز (كالحياد الايجابي ، الحياد الفعال ،الحياد البناء، الدول الغير ملتزمة) بسبب الاختلاف في وجهات النظر حول مفهوم عدم الانحياز لم يمكن هذه الدول من توحيد مفاهيمها وتعابيرها حتى بعد أن توصلت إلى مصطلح موحد « عدم الانحياز » وتفسير ذلك نجده عند كراب حينما يقول : « يجب أن لا ننسى بأن أكثر الدول الحيادية لازالت دول ظهرت حديثا ولا زالت في دور الثورية السياسية . وإن العقائد السياسية والاتجاهات الرسمية فيها

(١) John Burton International Relations Cambridge University press, London, 1967, p. 164.

(٢) د. سامي منصور ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٨

(٣) المصدر السابق ، ص ٥٨ .

هي في طور التكوين وعليه فهي معرضة لتكون هشة ، ضعيفة وقابلة للتغيير ، إن جهود القادة الوطنيين لتقرير نظام ايديولوجي لاتخاذ قرار أو تحديد نظام معين أو لتقرير أسبقية أهداف ما بعد الاستقلال يتوقع لها أن تكون غير دائمية في المواقف والاتجاهات السياسية وهذا يشاهد في أكثر دول عدم الانحياز »[1]

٥ ـ عدم تكامل الحركة بشكل نهائي . فبالرغم من مرور أكثر من اثنين وعشرين عاما على نشوء الحركة لازال هناك جدل حثيث بين أعضائها حول تحديد مهماتها الأساسية . فهناك الاتجاه الذي ينادي بضرورة تأطير الحركة قانونيا من أجل الحفاظ على أصالتها . وهناك الاتجاه الآخر الذي يدعو إلى جعل الحركة مقتصرة على الجانب المعنوي . وساهم ذلك في عدم التوصل إلى مفهوم موحد لعدم الانحياز .

ثانيا : محاولات التعريف : ـ

إن عدم توصل الدول غير المنحازة إلى تعريف محدد لعدم الانحياز لم يمنع الباحثون والمعنيون من إعطاء بعض التعاريف ، وقد تركزت معظم هذه التعاريف على التأكيد بأن عدم الانحياز لايعدو أكثر من كونه سلوك سياسي خارجي ولعل التأثر بظروف الحرب الباردة حينذاك يفسر لنا ذلك . وتأثر بهذه النظرة بشكل ملفت للانتباه الكتاب الغربيين الذين ربطوا بين أوضاع الحرب الباردة ونشوء حركة عدم الانحياز التي هي بالنسبة إليهم ستتلاشى بمجرد زوال أو خفوت شدة الحرب الباردة .

يعرف الدكتور محمد طلعت الغنيمي عدم الانحياز بأنه : « موقف سياسي تتخذه الدولة بقصد أن تنأى بنفسها عن الأشتراك في حرب باردة بين دولتين أو كتلتين متصارعتين أو هو بتعبير آخر عدم انحياز الدولة لأي من الجانبين اللذين يتصارعان في حرب باردة[2] ويعرفه الدكتور اسماعيل صبري مقلد بأنه « السياسات التي تقوم على نبذ مبدأ الارتباط بعجلة التكتلات الدولية التي تخدم في الأساس مصالح الدول الكبرى لما يمكن أن ينطوي عليه ذلك من خطر فقدان الاستقلال السياسي والكرامة الدولية »[3] ويعرفه الأستاذ مارسيل ميرل بأنه « الارادة في البقاء وبشكل منظم بمنأى عن التصادم ما

---

(١) Cecil, V Crabb, Jr Nations in a Multipolar world Harper and Row pub, New York, 1968 p. 415.

(٢) د. محمد طلعت الغنيمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٦ .

(٣) د. اسماعيل صبري مقلد « الاستراتيجية والسياسة الدولية مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ١٦ .

بين الشرق والغرب »[1] ويقول الأستاذ كونيدك :« في الوقت الذي حصلت فيه الدول الجديدة على استقلالها منذ الخمسينات فإنها وجدت نفسها في عالم متعادي منقسم إلى معسكرين متناهضين في ظل نظام يطلق عليه المختصون في العلاقات الدولية بثنائي القطبية ويمكننا أن نقول بأن أيدلوجية عدم الانحياز كانت رد فعل ضد هذا النظام كرفض منظم ومبدأي للدخول وبشكل غير مشروط في فلك أحد المعسكرين ».[2] وتعرفه رينيه بريديل بأنه : « مذهب نتج عن الحرب والأحلاف العسكرية ويسعى بقوة للعبور من حدود الدول التي نشأ فيها من أجل كسب الدول المجاورة والبعيدة لتحقيق هدف أخلاقي هو السلام العالمي »[3] ويعرفه الأستاذ ليو آمون بأنه : « السلوك السياسي للدول المستقلة حديثا لرفض الانتماء العقائدي والسياسي للمعسكرات الدولية »[4] ومع أما شارل زوركبيب فإنه يربط ما بين عدم الانحياز والحركة الأفرو آسيوية ويقول إنهما (مصطلحين) متكاملين في الأصل وتسعى الحركة الأفرو آسيوية إلى حمل قيم دولية جديدة . أنها شعور بالاختلافات وبزيادة صراعات المصالح .[5]

ويعتبر حمدي حافظ عدم الانحياز مرادفا للحياد الايجابي ويقول « تستخلص فكرة الحياد الايجابي في عدم المساهمة أو الاشتراك في الحرب الباردة . . وتحقيق ذلك يتطلب من الدولة التي تعتنق الحياد الايجابي أن تمتنع عن الدخول في الأحلاف العسكرية التي تعمل على إقامتها كل من الكتلتين ».[6] ويقول روبير بوسك « إن الدول النامية ترفض بشكل عام الانحياز إلى السياسة الخارجية لاحدى الدول الكبرى مستفيدة من منافسات الحرب الباردة ومن التوازن النووي وشاعرة بأهداف ومطامع الدول الكبرى الجديدة »[7] وبالنسبة للدكتور عبد المنعم زنابيلي عدم الانحياز هو « مرادف للحياد والحياد بصورة عامة يعني التحزب لأجل غير محدود ، وهو الرغبة في التجرد والاستنكاف أو الاحجام . ومن الناحية السياسية يعتبر الحياد امكانية من امكانيات الخيار التي يحق للدول اللجوء إليها في

(١) Marcel Merle La vie international ed P.U.F., Paris 1963, P. 166.

(٢) P.F. Gonidec Relations internationales ed Montchristien Paris, 1974, P. 279.

(٣) Renee Bridle Neutralite une voie pour le Tiers- Monde ed L'Age de Lhomme, Swisse, 1968, p. 75.

(٤) Leo Hamon Non engagement et neutralisme des mouveaux Etats dans les nouveaux Elats dans les reletions internationales Armand colin Paris, 1962, p. 271.

(٥) Charles Zorgbib Relahons internationales ed P.U.F. Paris 1974, p. 254.

(٦) حمدي حافظ « المشكلات العالمية المعاصرة » الدارالقومية للطباعة والنشر القاهرة ص ٧٤٧ .

(٧) Roberts Bose Le Tiers Monde dans les relations internationales ed Aubier- Montaigne, Paris, 1968, p. 31.

حال قيام نزاع مسلح لا يعنيها أو لا يتعلق بها بصورة مباشرة » .[١]

ويعرفه دودو تيام وزير خارجية السنغال سابقا بأنه « اتخاذ قرار وبشكل حر وفقا للمصالح والأفكار والأهداف التي يلتزم بها الشعب »[٢] وهناك مجموعة من التعاريف تتجاوز في نظرتها إلى الحركة كمجرد سلوك سياسي خارجي وتؤكد على المضمون الاجتماعي للمفهوم وعلى الانعكاس السياسي والقومي للحركة في البلدان النامية فيقول الأستاذ محمد البجاوي سفير الجزائر في فرنسا : « إن هذا المفهوم جاء لتحديد السلوك السياسي للدول التي لا تسعى للارتباط بأي حال في الصراعات بين الدول العظمى . وعلى خلاف الحياد القانوني فإن سياسة الدول غير المنحازة هي ليست غير مرتبطة أو بعيدة عن المعسكرات فقط وإنما لها طموحها الفياض والفعال لمصلحة السلام والتعاون الدولي القائم على المساواة بين الدول » ثم يضيف بأن عدم الانحياز هو « مرادف لمفهوم الاستقلال الوطني »[٣] .

ويعرفه الأستاذ إدمون جوف بأنه « مجموعة من عوامل الرفض عدم الاعتداء ، اللاالتزام والحياد »[٤] ويربط جوف ما بين التحرر السياسي والتحرر الاقتصادي من أجل تحقيق المساواة الاجتماعية بين الناس والاستقلال الحقيقي بين الدول »[٥] ويقول جوف أيضا « بعد ما كان عدم الانحياز ذو بعدا غامضا نراه الآن لا يتضمن فقط رفضا وإنما يتضمن مطالب أيضا .إن عدم الانحياز الذي ولد في بلغراد لم يعد له في الوقت الحاضر معنى جامدا وإنما معنى فعال . وأصبح منذ الآن فصاعدا أيدلوجية تستهلم وفق برنامج ولهذا أصبح عقيدة » وبالنسبة لجوف فإن عدم الانحياز في السنوات السبعينية « يتميز قبل كل شيء ببروز النضال المناهضين للامبريالية وفي البحث عن نظام اقتصادي عالمي جديد » .[٦]

---

(١) د. عبد المنعم زنابيلي « تطور مفهوم الحياد عبر المؤتمرات الدولية » منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي ، دمشق ، ١٩٧٧ ، ص ١٣ .

(٢) Doudou Thiam op-cit p. 107.

(٣) Mohammed Bedjaoui op-cit p. 349.

(٤) Edmonde geuve Order est desordre international Les cours de Droit, Paris, 1979, p. 106.

(٥) Edmonde Jeuve Relations internationales du Tiers- Mond ed Berger- Levrault, Paris, 1976, p. 237.

(٦) IBID p. 238.

وهناك من الكتاب من يذهب إلى أبعد من ذلك ، فيعتبر تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد أصبح مبررا لاستمرار حركة عدم الانحياز .[١] ويقول ميلان ساهوفيج « أنه في تحديد الصلة بين النضال من أجل تحقيق المبادىء الديمقراطية في العلاقات الدولية والنضال ضد التخلف الاقتصادي يجب أن نبحث عن السمة العالمية لسياسة عدم الانحياز »[٢] ويضيف أنه « في هذه الصلة التي توحد النضال من أجل تطبيق المبادىء الديمقراطية في العلاقات الدولية وفي حل مشاكل التقدم الاقتصادي للمناطق المتخلفة من العالم يمكن أن نجد مستقبل سياسة عدم الانحياز » .[٣]

أما المفكر اليوغسلافي ادوارد كاردل فيقول عن حركة عدم الانحياز « أنها تعبير عن نزعة طويلة الأمد نزعة اجتماعية ، تاريخية للبشرية المعاصرة »[٤] ويضيف « أنها ليست سياسة معارضة لتقسيم العالم إلى كتل وحسب ، بل إنها أكثر من ذلك »[٥] ويضيف كاردل « أنها لم تنشأ كسلاح في النضال من أجل الاستقلال الوطني فحسب ، بل كنزعة جديدة إلى تكامل البشرية على أسس التكافؤ بين البلدان وموحدة الشعوب على أساس ديمقراطي لا عن طريق تقسيم العالم إلى كتل »[٦] « إن هذه السياسة موجهة من حيث مضمونها العميق ، ضد كافة أشكال اضطهاد الشعوب الاقتصادي والسياسي » .[٧]

جـ مضمون المفهوم : لمفهوم عدم الانحياز جانبين هما : الجانب السلبي والجانب الايجابي

أولا : الجانب السلبي : ويقصد به نفي الانحياز. عدم الانحياز هو ايدلوجية رفض وتمرد[٨] رفض ضد من ؟ إنها رفض كما يقول الأستاذ إدمون جوف ضد العنف

(١) د. عبد الغني أبو العزم « الجيوستراتيجية الدولية وواقع عدم الانحياز : المأزق » شؤون عربية ـ عدد خاص حول عدم الانحياز عدد ١٨ آب ـ ١٩٨٢ ص ٣٣ .

(٢) Milan Sahovic La polihique du non-alignemant dans un monde en evolution reuue polihique internationale no 557 juin 1973, p. 14.

(٣) IBID p. 14.

(٤) ادوارد كاردل « الجذور التاريخية لعدم الانحياز الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر ، ١٩٧٦ ، ص ٤ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٥ .

(٦) المصدر السابق ، ص ١٨ .

(٧) المصدر السابق ، ص ١٩٠ .

(٨) P.F. Gonidec op-cit p. 279.

المسلح : إنها رفض الالتزام الواضح إلى جانب أحد المعسكرين .[1] ويوضح ذلك بشكل أكثر الرئيس نكروما حينما قال في خطابه أثناء مؤتمر قمة عدم الانحياز الثاني المنعقد في القاهرة عام ١٩٦٤ « إننا ولدنا عن الرفض والتمرد ضد حالة العلاقات الدولية الناجمة عن تقسيم العالم إلى معسكرين متناهضين » .[2]

ويقول الأستاذ كونيدك« أن عدم الانحياز هو رد الفعل ضد هذا النظام (تقسيم العالم) إنه رفض مطلق ومبدأي للدخول المشروط والمنظم في لعبة أحد المعسكرين » .[3] ويقول محمود حلمي مصطفى وزملاءه « السلبية هي رفض الأحلاف والانضمام للحرب الباردة بين الشرق والغرب بأية صورة من الصور سواء أكان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر أو بوضع موارد الدولة وثرواتهاوأراضيها تحت تصرف أحد أطراف هذه الحرب خصوصا بعد أن أظهر التطور العلمي استحالة الحرب النووية إذا تعرض أحد المعسكرين لعدوان مباشر وظهر أيضا التفاوت الكبير بين مركز الأطراف في الحلف . فالدول الصغرى تتحمل الغرم كله ، في حين تجني الدول الكبرى الغنم » .[4]

إذن المضمون السلبي لعدم الانحياز يتركز في رفض الانحياز . إن هذاالرفض تجاه الرأسمالية يرجع إلى أن السيطرة الاستعمارية جاءت بسبب هذه الدول . فالجانب السلبي يعني الرفض للخضوع . إنه تأكيد للاستقلال الذي تحقق عبر نضال طويل . « وبقدر ما تخشى دول العالم الثالث الدول الرأسمالية فإنها ضعيفة وتتخوف من مغبة استعمارجديدة » .[5] أما فيما يتعلق بالرفض تجاه المعسكر الاشتراكي . فبالرغم من التأثير الذي تمارسه النظرية الماركسية على البعض من قادة العالم الثالث وبالرغم من الهيبة الدولية لبعض الدول الاشتراكية كالاتحاد السوفيتي والصين الشعبية لما حققته من انجازات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فإن أغلبية دول العالم الثالث تبدي قلقها من أجل عدم اللجوء للانحياز إلى جانب المعسكر الشرقي . ويعلل قادة هذه الدول بأن الماركسية ـ اللينينية تتعارض وبشكل خاص مع التقاليد الدينية والاهتمامات الخاصة لدول العالم الثالث كما تتعارض أيضا مع رغبة هذه الدول في تأكيد واقعها وخصوصيتها

---

(١) Edmonde Geuve Ordre et desordre international op- cit. p. 106.

(٢) P.F. Gonidec op-cit p. 279.

(٣) IBID p. 280.

(٤) د. محمود حلمي مصطفى وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٧ .

(٥) P.F. Gonidec op-cit p. 280.

والتي تظهر وبشكل خاص في أيدلوجيات العالم الثالث مثل العروبة الأفريقية والآسيوية .[1]

« والواقع ، كما يقول حسين فهمي ، أن معظم دول عدم الانحياز أقامت نظما تعتبر تجارب جديدة ، وقد استوحتها من الظروف المحيطة بها ومن طبائع شعوبها ولم تنقلها من الشرق أو الغرب وهي تستفيد في الوقت نفسه من تجارب الشعوب الأخرى وخبراتها »[2] .

إن الجانب السلبي لعدم الانحياز يمكن التعبير عنه بالموقف المستقل أو بشكل أدق بالرغبة في اتخاذ موقف مستقل في العلاقات الدولية . إن معارضة سياسة التكتلات ليست إلا نتيجة للرغبة في تحول الدول الجديدة من مجرد متفرجين إلى لاعبين على المسرح الدولي [3]

ثانيا : الجانب الايجابي : ويعني الانتقال من السلبية والمعارضة والرفض إلى المشاركة الفعالة في المجتمع الدولي بما يضمن القيام بدور فعال لصالح السلام العالمي . ويتركز الجانب الايجابي في عدم الانحياز في « العمل الضروري لايجاد الضروف الجديدة في الحياة الدولية . وبالرغم من عدم القدرة في تحقيق هذا العمل على الصعيد الواقعي ، فإنه يشكل العنصر الحيوي الذي تسعى سياسات الدول الغير منحازة إلى تحقيقه »[4] ويقول كويندك « أن عدم الانحياز هو ليس موقف مضاد أو جمع من الانفعالات المضادة فقط بل هو تأكيد بأن دول العالم الثالث تسعى لأن يكون لها دور إيجابي في العالم » .[5]

ويقول ادوارد كاردل « ان البلدان غير المنحازة قد رفضت ان تتقاسمها الكتلتان ، إلا انها سعت ان تشارك مع البلدان المنتمية الى الكتلتين في حل المشاكل العالمية على أساس من الاستقلال والتكافؤ »[6].

---

(١) حسين فهمي « سياسة عدم الانحياز في المجال الدولي » الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ١٥ وكذلك ص ٢٥ .

(٢) Ahmed Attia op-cit p. 28

(٣) IBID. p. 30-31

(٤) P.F. Gonidec - op - cit p. 280

(٥) ادوارد كاردل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧ .

ويمكن أن نستشف ضمن المضمون الايجابي لعدم الانحياز ، ان البلدان غير المنحازة قادرة على تحقيق التعاون مع طرفي الصراع الدولي بغض النظر عن اختلافاتها المذهبية من أجل غايات تخدم مصالحها القومية العليا . ويقول محمود حلمي مصطفى وزملاءه « يقضي الجانب الايجابي بممارسة مظاهر العلاقات الدولية المختلفة . . والتعامل مع اطراف تجاهل ميولهم العسكرية أو المذهبية لتحقيق التحرر الاقتصادي والتخلص من التبعية الاقتصادية التي تربطهم بأحد الأحلاف ، وفتح الاسواق الجديدة .

وكذلك يعتبر عدم الانحياز احدى الوسائل السياسية لتحقيق السلام العالمي . ويقول دانيال كولار « ان عدم الانحياز ليس هو غاية بحد ذاته ولكنه وسيلة من أجل تحقيق هدف . ان سياسة عدم الانحياز هي فن ، سلاح من أجل خدمة السلام والأمن الدولي »(١). ويقول محمود حلمي مصطفى وزملاءه في هذا الصدد تلتزم الدول غير المنحازة « بمسؤوليات معينة تجاه الحرب الباردة ، وتعمل على ايجاد العلاج الناجع لها بتحقيق سلام قائم على العدل . والسلام ضرورة عالمية تهم الدول الصغرى قبل الدول الكبرى ، وهو سبيلها الوحيد لتحقيق أهدافها في التنمية والرقي بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي لشعوبها »(٢).

ان الابتعاد عن الصراعات الدولية لا يعني التهرب من مسؤولية ايجاد الحلول للمشاكل الدولية ويقول كونيدك « ان عدم الانحياز هو مطالبة أو سلسلة من المطالبات التي تعبر عنها بلدان العالم الثالث . ان هذا لا يعني الانزواء في عزلة خارج منافسات العملاقين في هذا العالم كما لا يعني التهرب من مشاكل العالم الملحة »(٣).

وعلى خلاف الحياد التقليدي ، نجد أن المضمون الايجابي لعدم الانحياز بالنسبة لبعض الكتاب يكمن في المساهمة الفعالة في مختلف أوجه نشاطات المنظمات الدولية وبالأخص في منظمة الأمم المتحدة . سيما في مسائل النقاشات الدائرة حول قضايا الساعة وفي قضايا تصفية الاستعمار والمواضيع التي تخص حرية الشعوب والتمييز العنصري ونزع السلاح وفي عمليات السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة(٤).

---

(١) محمود حلمي مصطفى وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٧ ـ ٩٨ .

(٢) Daniel Colard "Le movement despays non-alignés" op-cit. p.13.

(٣) P.F. Gonidec, op-cit p. 281.

(٤) C.S. Jha "Le non-alignement dans unmondeen évolution" Politique Etrangére, 4-5 - 1967 p. 355

ان الايجابية في مفهوم عدم الانحياز تكمن في كونه مفهوم ديناميكي يتجاوز الاصل واللون خال من التعقيدات القارية ولهذا فهو يتلقى قبول كل القارات[1].

ويقول كونيدك : هناك هدف يمكن أن يؤدي دوراً ايجابيا ضمن مجالات رئيسية أربعة »[2]:

١ ــ العمل على خلق القانون الدولي .
٢ ــ العمل على ايجاد حلول لمشكلة السلام العالمي .
٣ ــ النضال ضد الاستعمار والسعي لانهاء النظم الاستعمارية التي لازالت موجودة .
٤ ــ العمل على ايجاد حلول لمعضلة التنمية .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF THE ARAB RESEARCH AND STUDIES
مكتب تنسيق التعليمات العربية

(١) IBID p 355.

(٢) P.F. Gonidec, op cit p. 281

الفصل الثاني

دور العالم الثالث في تحديد مفهوم عدم الانحياز

المبحث الأول : المفهوم الهندي لعدم الانحياز

الهند هي مهد عدم الانحياز . ويرجع المفهوم الهندي لعدم الانحياز الى نضال حزب المؤتمر الهندي من أجل قيادة البلاد نحو الاستقلال والى دور رئيس وزراء الهند الراحل جواهر لال نهرو[1] . لقد سعى حزب المؤتمر ومنذ تأسيسه الى تبني نهجاً مستقلاً في السياسة الدولية ويقول معلق هندي بان « هناك اربعة مفاتيح للسياسة الخارجية الهندية :

١ ــ الهند دولة مستقلة .
٢ ــ سكان الهند ملونين .
٣ ــ موقع الهند في آسيا .
٤ ــ الهند دولة فقيرة .

ويمكن أن نضيف مفتاحا خامسا بان نهرو رئيس وزرائها بحيث هيمنت شخصيته بشكل كبير على البلاد حتى يمكن القول بأن السياسة الخارجية للهند هي السياسة الشخصية لرئيس وزرائها نهرو »[2].

في شهر أيلول ١٩٤٦ حدد نهرو السياسة التي سعى لاتباعها في مجال الشؤون الخارجية بقوله : « ستتبع الهند سياسة مستقلة تتمسك بالابتعاد عن سياسة القوى والجماعات المتصارعة احداها ضد الاخرى »[3]. ويشير بعض الكتاب مثل الدكتور

---

(1) Daniel Colard "Le mouvement des pays non-alignés" op-cit p. 12. (١)
(2) Léo Hamon op-cit p. 379 (٢)
(3) IBID p. 379 (٣)

بطرس بطرس غالي الى ان هذا القول هو اول اشارة رسمية للتعبير عن سياسة عدم الانحياز[1].

وفي خطاب لنهرو أمام مدرسة الدفاع الوطني في نيودلهي في ٢٨ نيسان ١٩٦٠ يقول « لقد سعينا لتطوير مفهوم معين تجاه العالم يسمى عدم الانحياز أو أي تعبير آخر تفضلون استخدامه . اريد ان أقول لكم بان هذه السياسة لم تظهر بشكل مفاجيء وانما تطورت بصورة مستمرة قبل الاستقلال . انه شيء طبيعي بسبب تفكيرنا وجغرافيتنا »[2]

ويقول الاستاذ ليو آمون بانه « من الخطأ الفادح القول بان الحياد الهندي هو حدث طارىء يتعلق بشخصية رئيس الوزراء نهرو فلا يجوز ان ننسى الشعور المناهض للاستعمار السائد في ضمير المواطن الهندي وهذا الشعور هو في الواقع تعبير عن معاناة الشعب الهندي عن وطأة الكابوس الاستعماري الذي مارس الاستغلال لفترة طويلة من الزمن . وهو تعبير عن النضال الطويل الذي خاضه حزب المؤتمر الهندي من أجل استقلال الهند »[3].

دوافع عدم الانحياز الهندي :

١ ــ **الماضي الاستعماري** : « يقول رابندرانات طاغور » نظرا لاننا آسيويون ، يبدو أن معارضتنا لاوربا تسري في دمائنا »[4] واذا تسائلنا عن سبب توجه الهند نحو قيادة قارة آسيا نحو عدم الانحياز نجد الجواب في قول تشانا كياسن « لقد نبعت فلسفة عدم الانحياز من تيارات سلبية وتيارات ايجابية ظلت تسري طويلا في أعماق العقلية الآسيوية لقد نبعت من كراهية الاستعمار الاوربي ، ذلك ان وجود الدول الاستعمارية في المعسكر الغربي كانت كفيلة باقناع البلاد الاسيوية بان هذا المعسكر ليس معسكرها . كذلك نبعث من ادراك عميق لمدينة آسيا العظيمة ، ومن الايمان

---

(١) د . بطرس غالي « سياسة عدم الانحياز بعد التصالح الامريكي ـ السوفيتي » مصدر سبق ذكره ، ص ١٦ .

(٢) Daniel Colard. op-cit. p. 12

(٣) Leo Hamon op. cit. p. 379

(٤) تشانا كياسن ، مصدر سبق ذكره ص ١٨٦ .

بان آسيا التي ظلت مهملة ومهانة زمنا طويلا لديها جديد تريد أن تقدمه للبشرية »[١] .

٢ ــ **التقاليد الفلسفية للهند** : « الهند هي دولة كبيرة » يقول كاوهي ثوان « ويتضمن هذا المعنى عدة معاني . ان هذا المفهوم وان قد يبدو واضحا الا أن له معنى عدة معاني . ان هذا المفهوم وان قد يبدو تافها الا انه له معنى مهم بالنسبة للسياسة الخارجية الهندية . فالهند دولة كبيرة بسكانها ، بموقعها الجغرافي ، بمساحتها ، وبثروتها الثقافية للانسانية ، بتراثها النضالي ضد الاستعمار . فهي ترفض ان تعامل في المجتمع الدولي بصفة قوة ثانوية دون أن يكون لها وزن أو صوت ولهذا فكان عدم الانحياز بالنسبة للهند وبالأخص لنهرو هو اتخاذ طريق معتدل بين الشرق والغرب »[٢].

« ان التقاليد الفلسفية والثقافية الهندية تقوم على التسامح وعلى الاعتقاد بان الحقيقة ليست حكرا لاحد وعندما نطبق ذلك في المجتمع الدولي القائم على الاستقطاب فان هذا المفهوم يتعارض مع ادعاء كل من طرفي الصراع القول ما هو حق أو باطل بالنسبة للانسانية من أجل قيادة العالم باسم معتقد أو من أجل ممارسة هيمنة سياسية أو ايديولوجية . ان عدم الانحياز يترجم في المجال السياسي هذه التقاليد الفلسفية والثقافية الهندية »[٣].

٣ ــ **الاسباب الاقتصادية** : يشير عدد من الكتاب الى ان العوامل الاقتصادية لعبت دون شك دورا في توجه الهند نحو عدم الانحياز . فافتقار الهند الى الموارد الاقتصادية ، ولضخامة عدد سكانها ، ولتخلفها الاقتصادي دفعها الى تبني سياسة عدم الانحياز ، انها استفادت من مظاهر الصراع الدولي اثناء الحرب الباردة من أجل الحصول على مساعدات من كلا طرفي الصراع[٤]. ولقد كانت الهند تهدف الى التعاون مع جميع البلدان في العالم بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي سواء أكان نظاما رأسماليا أم اشتراكيا[٥].

(١) المصدر السابق ص ١٨٧

(٢) CAO-HUY THUAN "Non-alignement et intervention étragere: L "experience de Inde" dans" peuples et Etats du Tiers-Monde face à l'oradre international "Etudes reunies par Alain Fenet" P.U.F., Paris, 1978, p. 158

(٣) IBID p. 158

(٤) John Burton "Nonalignment" A. Deutsch, London, 1966, p.. 30

(٥) IBID p. 29

ان جذور هذا التوجه هي داخلية كما يقول جون بورتون « برز عدم الانحياز نتيجة لوجود قوتين متعارضتين . فمن جهة جاءت هذه السياسة استجابة لرغبات الرأسمالية الهندية ومن جهة اخرى عكست هذه السياسة بعض آمال الحركة الجماهيرية المضادة للامبريالية . وفي كلتا الحالتين كان ينظر الى عدم الانحياز كحل توفيقي واقعي أكثر منه كسياسة خارجية مرغوبة . فالمقاولون الهنود الذين كانوا يطمحون للحصول على مساعدات مالية وتقنية لم ينظروا الى الصداقة مع الدول الاشتراكية بعين الرضا الى ان قام الاتحاد السوفياتي بتقديم معونات الى الهند » ويقول بورتون « وكان هؤلاء المقاولون يرغبون في الانحياز نحو الغرب بشروطهم الخاصة ولما كانت المصالح الغربية تعمد الى وضع حواجز كمركية ضد الهند فانهم تحولوا برغبة نحو المعسكر الاشتراكي »[1] ويقول نورمان بالمر « لقد كانت الحركة الوطنية الهندية حركة سياسية ذات مظاهر اقتصادية واجتماعية وأدبية كما كانت في جوهره وليدة الحكم الاجنبي ورد فعل له »[2]. كما أن العواطف الشعبية التي كانت تعبر عن الحركات الجماهيرية ساندت كفاح التحرر الوطني والتضامن الافروآسيوي والسلام[3].

٤ ــ **دور حزب المؤتمر الهندي** : لقد ولدت حركة عدم الانحياز في آسيا لأن قدم الاستعمار في هذه القارة وظهور الحركات التحررية الوطنية كرد فعل عليه جاء بشكل مبكر[4].

ولعب حزب المؤتمر الهندي منذ تأسيسه عام ١٨٨٥ دورا لا يمكن نكرانه في تحقيق استقلال الهند . ولهذا الحزب فضلا في التحرر ليس على الصعيد السياسي في الهند فحسب وانما على صعيد بقية الحركات الوطنية في آسيا ايضا . فهو المنظمة التي قادت الهند نحو الاستقلال وتولت السلطة بعد الاستقلال . وكان هو الحزب السياسي الوحيد الذي له تنظيم حقيقي في جميع ارجاء الهند كما كانت ارائه الموجه الرئيسي للسياسة الخارجية الهندية[5].

---

(١) IBID p. 29

(٢) نورمان بالمر « النظام السياسي في الهند ، ترجمة د. محمد فتح الله الخطيب ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٥ ص ٩٦ ـ ٩٧ .

(٣) John Burton, op-cit, p.29

(٤) Daniel Colard "Le mouvement des pays non-alignes" op-cit p. 13

(٥) نورمان بالمر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦٠ ـ ٢٦١

وابدى حزب المؤتمر منذ تأسيسه اهتماما عميقا ببعض المسائل الخاصة في الشؤون الخارجية وانه بنى موقفه على بعض المبادىء الأساسية التي لا تزال ترسم السياسة الخارجية للهند اليوم . فقد تمسك بمبادىء الاستقلال والقضاء على الاستعمار والتعاطف مع حركات التحرر الوطني وتأكيد حق تقرير المصير منذ عام ١٨٨٥ (١).

٥ ـ **العوامل الجغرافية** : للهند مكانة جغرافية واستراتيجية من الناحيتين الاقليمية والعالمية وقد أشار الى ذلك اللورد كرزن الحاكم العام في الهند ـ آنذاك ـ حينما ذكر أن الموقع الجغرافي للهند سوف يدفعها أكثر فأكثر الى المركز الامامي في الشؤون الدولية . وفي سنة ١٩٤٨ وصف نهرو الهند بأنها محور جنوب آسيا وجنوبها الغربي (٢).

وفي خطاب له أمام الكونغرس الامريكي عام ١٩٤٩ يقول نهرو « ولا ريب في ان أوضاعنا الجغرافية وتاريخنا والاحداث الراهنة كلها عوامل ترغمنا على الدخول في صورة أكثر اتساعا وشمولا (٣)

وفي الواقع ان قرب الهند من الاتحاد السوفياتي وطول حدودها مع الصين الشعبية (حوالي ١٥٠٠ ميل) وهي اطول حدود لدولة غير شيوعية مع دولة شيوعية تطلب من الهند ايجاد توازن في سياستها الخارجية تمثل ذلك في تبني عدم الانحياز الذي أطلق عليه نهرو بالسياسة المستقلة (٤).

٦ ـ **الابتعاد عن الصراعات الدولية والحرب الباردة** : ان عدم الانحياز بالنسبة للهند هو رد فعل ضد نظام المعسكرات الذي يضع دول العالم الثالث في مرتبة ثانوية في العلاقات الدولية (٥). وبما ان نظام المعسكرات هو وليد الحرب الباردة وبما ان الهند ترفض الحرب الباردة فانها ترفض بالنتيجة نظام المعسكرات . أن الهند ترفض الانضمام الى اية كتلة من الكتل المتصارعة في العالم لأن ذلك سيؤدي الى فقدان

---

(١) المصدر السابق ، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٤

(٢) المصدر السابق ، ص ٣٢٨

(٣) مارتن لورنس ، مصدر سبق ذكره ص ١٥٩

(٤) نورمان بالمر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢٨

(٥) Cao-Huy Thuan op-cit p. 162

حرية اتخاذ القرار في المجتمع الدولي [١].

وحول معاهدتي السنتو وجنوب شرق آسيا يقول الرئيس نهرو « ان هذه الاتفاقات قد افشلت الهدف الذي اقيمت من أجله . وفي اعتقادنا الجازم بان هاتين المعاهدتين كغيرهما من الاتفاقات العسكرية لا تزيد في القدرة الدفاعية الذاتية لصالح المناطق التي أنشأت فيها »[٢].

ان وراء معارضة نهرو للأحلاف العسكرية مسعى للعمل على ايجاد سياسة اقليمية من أجل الأمن الاسيوي[٣] وكان نهرو يرفض ايجاد كتلة جديدة ثالثة للوقوف بوجه قوة المعسكرين المتصارعين لأن المضي في هذه الفكرة يعني الاستمرار في التعبير عن القوة[٤]. وكان يرى ايضا« أن انتماء الهند الى احد المعسكرين يتعارض مع انتمائها الى المعسكر العالمي والمقصود به الامم المتحدة . وهنا يشار الى المزايا التي يقدمها اللاالتزام حينما يسمح للهند الابقاء على حرية العضوية في المعسكر العالمي »[٥].

٧ ــ **افكار ودور نهرو** : لعب رئيس وزراء الهند الراحل جواهر لال نهرو دورا مؤثرا في الحياة السياسية الهندية . فهو زعيم أكبر حزب سياسي في الهند . ويعود هذا الدور إلى الفترة التي عاشتها بلاده في ظل الاستعمار البريطاني حيث قاد نهرو النضال المرير من أجل التحرر . ولما تولى حزب المؤتمر قيادة الهند لم يصبح نهرو رئيسا للحزب فقط وانما رئيسا للحكومة أيضا . وكان لشخصيته دورا مباشرا في التأثير على الحياة السياسية . ويقول بالمر وكان نهرو هو « الشخصية التي تتخذ القرارات العامة الخطيرة في الهند »[٥] . وسعى الرئيس نهرو إلى تبني سياسة تهدف الابتعاد عن ساحة الصراعات الدولية سميت بالسياسة المستقلة حيث يقول « إن ثمة سياسة مستقلة تمثل لنا شيئا عظيما »[٦] .

لقد كان الرئيس نهرو من أبرز مؤسسي حركة عدم الانحياز حيث نشير. كما أكدنا

---

(١) Leo Hamon op-cit p. 382

(٢) IBID p. 382

(٣) IBID p. 382

(٤) مارتن لورنس ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٠ ـ ١٦١

(٥) نورمان بالمر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦٣

(٦) Leo Hamon OP. a't p 382

ذلك في بداية الموضوع الى ان اول تعبير رسمي عن الحركة صدر منه .

وبالاضافة الى دوره المؤثر على السياسة الخارجية في الهند فقد كان له تأثير على المستوى العالمي أيضا . فهو الذي لعب دورا في الاعداد لمؤتمر باندونغ وكذلك في المرحلة التالية التي مهدت الى عقد مؤتمر بلغراد . وكان له تأثير على بعض قادة الحركة مثل الرئيس المصري الراحل جمال عبدالناصر سيما في الجانب الفكري [١].

وقد كان نهرو الاول الذي تصور بان البلدان غير المنحازة قادرة بان تستخدم ، عن طريق قوتها المعنوية ، كوسيط في عالم منقسم ضمن تكتلات عسكرية متناحرة [٢].

كما حدد نهرو عدم الانحياز بانه لا يعني « الوقوف في منتصف الطريق بين التكتلات ولكن لاتباع سياسة يمكن أن نعتبرها بشكل صحيح عدم الاستسلام باندفاع الى أيا من الدول الكبرى[٣].

وحول رفض الدخول في الاحلاف العسكرية يقول نهرو « ان الانضمام الى حلف عسكري يعني ترك مقدرات البلاد بيد الاخرين ، وهذا ما لا اعتقده عادل » ويضيف « ان الهند تسعى الابتعاد عن التكتلات التي تشكل احلاف ذات اهداف عسكرية ولكنها تقبل تكوين « كتلة رأي » مع البلدان المحايدة والتي هي بالتأكيد فكرة ليست خطيرة . وبمعنى آخر تستطيع البلدان غير المنحازة تكوين منطقة الالتزام بين الدول العظمى وليس بالانضواء تحت لواء كتلة »[٤] ومن هنا جاء تحمس نهرو في البداية الى عقد مؤتمر قمة لعدم الانحياز لشعوره بضرورة ابقاء الحركة على المستوى المعنوي بين الدول التي تنتمي الى هذه السياسة[٥] في الوقت الذي تحمست فيه بلغراد لاقامة تنظيم للدول غير المنحازة .

وبدون شك يجب ان نؤكد بانه كان لنهرو دورا في السعي الى القيام بدور وسيط السلام في العالم سيما سعيه في تخفيف حدة الحرب الباردة ويقول مارتن لورنس « يعتبر نهرو أكثر مدافع في العالم عن سياسة الوساطة كطريقة مثلى لحل المشاكل العالمية . ولقد أحس باضطراره الى التقريب بين الدول خطوة خطوة الى الحد الذي يحملها على اجراء

---

(١) محمد حسنين هيكل « عبد الناصر والعالم » مصدر سبق ذكره ، ص ٣٨٥ ـ ٣٨٦ .

(٢) Léo Hamon op-cit p. 381

(٣) IBID. p. 88

(٤) IBID p. 88

(٥) د. بطرس بطرس غالي « سياسة عدم الانحياز بعد التصالح الامريكي السوفيتي :» مصدر سبق ذكره ص ٢١ .

محادثات سلمية »[1].

أما فيما يخص رفض الحرب يقول نهرو « وان تـأهبنا للحـرب لا يستهويـه عقل الانسان ولا يمت بصلة الى انسانيتنا التي نشترك فيها مع غيرنا »[2] ويقول مارتن لورنس « يرى نهرو في الامكان تلطيف مافي الحرب الباردة من صراعات وتوترات وتجنب أخطار الحرب الساخنة عن طريق تنمية المزيد من التفهم والتسامح والاناة مدعمة كلها بجهود صالحة لتسوية الخلافات بالطرق السلمية »[3].

أسس عدم الانحياز الهندي

(١) ادانة القوة :

ان ضمان السلام في العالم يمكن أن يتم عن طريق أستخدام الوسائل السلمية . وان التسابق في التسلح يمكن أن يؤدي الى مخاطر في ضمان السلم . ان الهند ترفض نظرية توازن القوى التي لا يمكن أن تقدم الا سلاما دوليا مؤقتا ، وان نظرية توازن القوى في القرن التاسع عشر التي كانت تقدم سلاما دوليا مؤقتا لم تعد صالحة في الوقت الحاضر ليس بسبب كون التوازن قائم على ثنائية القطبية فقط وانما لأن هذا التوازن مرتكز على الاسلحة النووية . وتقول مدام باندیت شقيقة الرئيس نهرو سفيرة الهند في الولايات المتحدة « ان امتلاك العملاقين للاسلحة النووية يمكن أن يؤدي الى نشوب حرب عالمية مدمرة لأنه لا يعتبر وسيلة حاسمة في الردع . ونشير الى سببين هما :

أولا : ان التاريخ قد بين لنا بشكل كاف بان الدول التي تسلحت للحفاظ على السلام نادرا ما تمكنت من تجنب الحـرب : العقل لا يستطيع السيطرة دوما عـلى العواطف السياسية وحتى لـو تم التوصـل الى تحقيق ذلك فـان الحالات الطارئة تلعب دورا في الأحداث .

ثانيا : لا توجد هناك حدود نووية . فحينما تمتلك الدولتين الكبيرتين للاسلحة المدمرة انها تستمر للحفاظ وبشكل دائم على مستوى التكافؤ بالنسبة لقوتهم النووية . والتعادل

---

(١) مارتن لورنس ، مصدر سبق ذكره ص ١٥٩

(٢) المصدر السابق ، ص ١٥٧

(٣) المصدر السابق ، ص ١٥٧

لا يكون ساريا الا حينما تستقر التقنية وهو أمر مستبعد في الوقت الحاضر[1] ويقول الرئيس نهرو : « ان الهند سوف لا تشارك في اية حرب الا اذا كانت موجهة ضدها بشكل مباشر »[2].

(٢) النزعة السلمية

ترسخت النزعة السلمية في الهند في الفكر والسلوك منذ مرحلة النضال ضد الاستعمار . ان هذه النزعة هي انعكاس لتأثيرات داخلية وقد جسدت الحركة المناهضة للاستعمار هذه النزعة في سلوكها ونضالها الطويل ولهذا فقد مرت هذه النزعة عبر ثلاث حلقات :

أ ــ السلام الداخلي .
ب ــ السلام الاقليمي .
جـ ــ السلام العالمي .

أ ــ السلام الداخلي :

توجد في الهند مجتمعات قبلية متعددة وطوائف صغيرة يبلغ تعدادها (٩٢) مليون فيها ١٦٥٢ لغة ولهجة كما أن الاديان فيها متعددة ايضا ، وقد أضاف لهذا عبئا جسيما على القيادة الهندية التي تولت السلطة بعد الاستقلال[3] وقد شجع ذلك القيادة الهندية على تبني سياسة السلام .

كما أن النزعة السلمية رافقت طبيعة النضال السياسي الذي هو الاخر اتصف بالسلمية . فطريقة النضال لم تتصف بالعنف بل أن غاندي اختار طريق عدم التعاون السلمي وعدم العنف كوسيلة للتعامل ابان الاحتلال البريطاني[4] وكان لذلك اهمية في طريقة تحقيق استقلال الهند عام ١٩٤٧[5].

ب ــ السلام الاقليمي :

ان فكرة السلام في الهند تقوم على اساس وجود رابطة بين السلام في الداخل

---

(١) Cao-huy thuan op cit p. 161-162

(٢) Leo Hamon op-cit p. 382

(٣) الدكتور سامي منصور انتكاسة الثورة في العالم الثالث ، مصدر سبق ذكره ص ٨٨ ـ ٨٩

(٤) نورمان بالمر « النظام السياسي في الهند » مصدر سبق ذكره ، ص ١١٤ ـ ١١٧

(٥) الدكتور سامي منصور « انتكاسة الثورة في العالم الثالث » مصدر سبق ذكره ص ٩٠

والسلام في الخارج « لأنه اذا لم يحل السلام في الخارج فان الهند لن تكون حرة في تطبيق برنامج التنمية في الداخل من أجل تأمين مستوى مقبول للمعيشة لشعبها »[١].

وتمثل فكرة منطقة السلام مفهوما للانطلاق الى صياغة فكرة عن السلام الاقليمي في آسيا. فيرى الساسة الهنود بأن «على بلدان آسيا أن ينشأوا في بقعتهم منطقة سلام حينما يمارسون علاقات قائمة على مبادىء التعايش السلمي الخمسة (البانشاشلا)[٢] لهذا تشكل مبادى المعاهدة الهندية ـ الصينية لعام ١٩٥٤ أساسا هاما للسياسة الخارجية الهندية في نطاق التعامل الاقليمي والعالمي . ويقول نهرو ان « آسيا الحرة هي التي تقرر شكل مصيرها بدون أي تدخل خارجي »[٣].

ومن أجل وضع هذه الافكار موضع التطبيق فقد شعرت الهند بضرورة تحقيق هذه السياسة عن طريق الوفاق مع الصين الشعبية . لأن أي وفاق بين هذين البلدين قادر على نشر سياسة الوفاق الاقليمي في آسيا . ولهذا نجد أن الرئيس نهرو قد بذل كل مساعيه من أجل دعوة الصين الى مؤتمر باندونغ والعمل على تحقيقه[٤].

جـ ـ السلام العالمي :

من السلام الاقليمي ننتقل الى السلام العالمي . ان تحقيق السلام في مختلف المناطق الاقليمية في العالم انما يساهم في نشر السلام في جميع أرجاء العالم . وفي هذا المجال فان الهند قد أعطت اهتماما متزايدا لدور الوساطة لحل مشاكل الدولية . وكان ذلك واضحا اثناء التدخل العسكري في كوريا . وكانت الوساطة مثالا للطريقة التي كان يتعامل بها رئيس الوزراء الهندي نهرو والتي تبين لنا اهتمامه بمشاكل العالم أجمع وليس بمشاكل آسيا فقط[٥].

(٣) استخدام الوسائل الدبلوماسية السلمية :

ويرتبط هذا المبدأ بالنقطتين السابقتين ، فالوساطة والسلوك والموقف والاصول

---

(١) Léo Hamon op-cit p. 380
(٢) Cao-Huy thuan op-cit p. 164-165
(٣) IBID. p. 165
(٤) IBID p. 165

(٥) ويقول آرنست ليفيفر « انه قد عرض على الرئيس نهرو وساطة في المسألة الالمانية ويقال : انه رد على المستشار ادیناور بقوله « لو أنك وجدت امامك قطعتين من الحديد الحامي ، فهل تمد يدك فتلمس احدهما » ويبدو ان نهرو كان يود ان يؤدي دور وسيط السلام طالما انه بعيد عن ميدان المعركة « انظر مارتن لورنس ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٠

تمثل بالنسبة للقادة الهنود وسائل ذات فاعلية أكثر مما تقدمه القوة من أجل الحفاظ على سلام دائم ومتكافىء . وبالنسبة لنهرو فان طريقة طرح المشكلة والجو النفسي الذي يحيط بالمفاوضات هي عوامل حاسمة في البحث عن حلول للمشاكل . كما ان الخوف والشك المتبادل وسوء الفهم تعتبر العقبات الاساسية في التفاوض . ان المهمة الاولى في المفاوضات بالنسبة للساسة الهنود تتضمن اذن ايجاد جوا من الثقة والتفاهم . فالوسيط يسعى للتوفيق أكثر من سعيه للادانة(١) .

وأخيرا ، فان اختيار الهند لطريق عدم الانحياز انما جاء ليعكس نموذجا فريدا يستحق الاقتداء ليس بالنسبة لدول آسيا فقط وانما بالنسبة لدول العالم الثالث أجمع . فهي وضحت للعالم ان التعاون مع المعسكر الغربي لا يستثني التعاون مع المعسكر الشرقي ، وقد اعطت هذه المزية شيئا من الاصالة لحركة عدم الانحياز .

البحث الثاني :

المفهوم اليوغسلافي لعدم الانحياز

لم تكن يوغسلافيا ، مقارنة بالهند ، على نفس الدرجة في القدم في التمسك بسياسة عدم الانحياز . الا انها لعبت دورا حاسما وحيويا في انضاج وابراز سياسة عدم الانحياز ولعل انعقاد أول مؤتمر للقمة في بلغراد أحسن دليل على مدى تعلق القادة اليوغسلاف بهذه السياسة .

ويعود ارتباط يوغسلافيا بهذه الحركة الى مؤتمر بريوني المنعقد في ١٨ تموز ١٩٥٦ في جزيرة بريوني التابعة ليوغسلافيا رغم أن جذور عدم الانحياز في الفكر اليوغسلافي ترجع الى السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية . كما كان لهذا المؤتمر أهمية كبيرة بالنسبة للحركة لتأكيده على استمرارية العمل بمبادئ مؤتمر باندونغ . كما أكد على حقيقة أخرى وهي ان سياسة عدم الانحياز ليست حكرا على دول تخلصت من التسلط الغربي بل شمل أيضا دول تخلصت من الهيمنة السوفيتية . كما أكد على أن الاختلافات في النظم السياسية

---

(١) Cao huy thuan op-cit p. 162

والاجتماعية لا تتعارض مع جوهر الحركة[1] .

ويقوم عدم الانحياز اليوغسلافي على عنصرين هامين[2] :

١ **الأول** : لا يعتبر عدم الانحياز بالنسبة ليوغسلافيا هدفا بحد ذاته . وانما يهيء الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف عن طريق التفاوض .

الثاني : هناك ارتباط ما بين عدم الانحياز والتوجه الاشتراكي ليوغسلافيا حيث يسمح عدم الانحياز ليوغسلافيا بمواصلة نضالها الاشتراكي العالمي وذلك عن طريق خلق الصلات الاجتماعية مع الشعوب والأمم . وقد تجسد هذا الاتجاه في المؤتمر العشرين لعصبة الشيوعيين اليوغسلاف .

إن ما تتميز به يوغسلافيا عن الكثير من غيرها من بلدان عدم الانحياز المؤسسة للحركة هو تبني نظامها السياسي للماركسية اللينينية كأيديولوجية للنظام السياسي . ولم تمنع التوجهات الماركسية القيادة اليوغسلافية من الانتماء الى حركة عدم الانحياز رغم التماثل العقائدي مع النظام السياسي في الاتحاد السوفييتي وفي بلدان أوروبا الشرقية .

ويقول الرئيس تيتو « الكفاح في سبيل الاستقلال القومي هو أيضا كفاح لخلق الظروف السياسية والاقتصادية للدولة الاشتراكية الحقيقية في العلاقات بين الشعوب الاشتراكية ، وهي على ذلك نقطة لبداية تقريب وتوحيد الشعوب على أسس تستوحي مصالحها المشتركة[3] » .

دوافع عدم الانحياز اليوغسلافي :

١ ــ خصوصية التجربة اليوغسلافية :

لقد سعى القادة اليوغسلاف الى بناء تجربة ذاتية بهم ولهذا فانهم نهلوا من مصادر

---

(١) د. بطرس غالي « سياسة عدم الانحياز بعد التصالح الامريكي ـ السوفيتي » مصدر سبق ذكره ـ ص ١٩ .

(٢) Dr. Milan Sahovic Butset principes de la politique exterieurede la Yougslavie dans les conditions de l'indepondencemationaledaus le monde moderne Actes du Collogue international tenu a linstitut Charles de Gaulle—ed cujaz , Paris, 1977, p. 218.

(٣) جوزيف بروز تيتو « نظرات على عالم اليوم » ترجمة عبد المنعم حسن دار المعارف بمصر ، ص ١٨٣ .

عدة دون ان يتقيدوا بواحد منها حتى انهم لم يهملوا الاستفادة من التجارب الرأسمالية بعد صبها في قالب ماركسي . لقد تأثر نظام الكومون في يوغسلافية بعدة تجارب منها : تجارب التسير الذاتي في يوغسلافيا ، الاقتباس من تراث كومونة باريس وأفكار دي توكفيل بشأن الكومون وتنظيمها ، بالاضافة الى الاستفادة من نتائج تطبيق اللامركزية في البلاد الانكلو سكسونية وأتسمت السياسة الاقتصادية التي طبقتها الحكومة اليوغسلافية بدرجة بالغة من المرونة حيث جمعت بين الأساليب الاشتراكية والرأسمالية في آن واحد[1].

ويقول د. اسكندر غطاس « إن التحول الاشتراكي في يوغسلافيا لم يتحقق نتيجة تفاقم تناقضات اقتصاد رأسمالي متطور على نحو ما تقتضي قوانين التحليل الماركسي وانما انبثق من توافر ظروف معينة أدت الى تصدع البناء القائم فأضحى من المتيسر الاستعاضة عنه بسلطة سياسية جديدة أعادت صب البنيان اليوغسلافي في قالب ماركسي مستحدث . فضلا عن أن التحول الاشتراكي الذي شرع الحزب الشيوعي في انجازه غداة الحرب لم يتم على أكتاف طبقة البروليتاريا الصناعية وحدها ، اذ كانت هذه الطبقة لا تزال قليلة التأثير بعد ، وإنما تحقق استنادا الى قاعدة اجتماعية أكثر اتساعاً[2] » .

وأما فيما يتعلق بنظام الحكم نجد أن السلطة التي انبثقت بعد الحرب العالمية الثانية في يوغسلافيا لم تستند على قاعدة شعبية ضيقة كالطبقة العاملة مثلا بل استندت على قاعدة شعبية واسعة . يقول الدكتور اسكندر غطاس « لم تلق السلطة الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية في يوغسلافيا مقاومة ضارية من قبل الطبقة البرجوازية ، على نحو ما حدث في الاتحاد السوفياتي مثلا ، بل أدرك أفراد هذه الطبقة شعبية هذه السلطة وانخرط معظمهم في صفوفها . إن الأغلبية الشعبية التي ساندت السلطة الجديدة ، لم تتألف من البروليتاريا الصناعية فحسب ، اذ كانت هذه تشكل أقلية ضئيلة في تعداد الشعب اليوغسلافي ، وانما كون الفلاحون القاعدة الشعبية التي استندت عليها السلطة الوليدة .

وترتيبا على هذا الوضع ، تخلى الزعماء اليوغسلاف عن شعار دكتاتورية البروليتاريا

---

(١) د. اسكندر غطاس « أسس التنظيم السياسي في الدول الاشتراكية » دار الهنا للطباعة القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ٢٣١ ـ ٣٢٢ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٢٨ .

المحضة ، واستعاضو عنه بإبراز الطابع الشعبي للسلطة الجديدة بوصفها قائمة على تحالف القوى الاجتماعية المختلفة المشايعة للتحول الاشتراكي[1] » . لذا كانت الأيديولـوجية اليوغسلافية وما شيدته من تنظيم سياسي ، خاضعة لتأثير ظروف البيئة الوطنية[2] .

٢ ــ رفض الهيمنة السوفيتية :

لم يكن رفض يوغسلافيا للهيمنة السوفيتية موضوع يتعلق بخلافات حول قضايا خارجية أو حول مسائل التنمية الاجتماعية ولكن الذي حصل هو الاعلان عن رفض اليوغسلاف لبعض المسائل الأساسية في التطور والعلاقات في المجالين الداخلي والخارجي التي كان يتبعها الاتحاد السوفيتي[3] .

ويعود سبب ذلك كما يقول الاستاذ ليوماتيس « لقد بدأ الاتحاد السوفيتي ببناء الكتلة الدولية الخاصة به في نفس الوقت الذي كانت فيه الكتلة الغربية تأخذ بالظهور . وقد كانت نية الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت متجهة إلى اقامة نمط في العلاقات مع اعضاء كتلته يتسم بدرجة عالية من التماسك والوحدة التكتيكية . وبتعبير آخر فقد كان الاتحاد السوفيتي يريد اخضاع سلوك الدول الداخلة في الكتلة لقرارات تتخذ من قبل مركزها .

لقد كان في الواقع محاولة من قبل الاتحاد السوفيتي لاحياء النمط الذي كان سائداً في علاقاته مع القوى الثورية في تلك الدول قبل الحرب . وهو النمط الذي أتسم بدرجة عالية من الارتباط التبعي من قبل تلك القوى بالمركز السوفيتي . ولقد شهد هذا الشكل من الارتباط في واقع الحال مزيدا من التجذر ابتداءً من المراحل الاولى في العهد الستاليني حيث اندمج الحزب بالدولة اندماجاً تاماً في الاتحاد السوفيتي نفسه والدول التي دخلت في اطار المنظومة السوفيتية »[4] .

---

(١) المصدر السابق ص ٣٣٢ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٣٢ .

(٣) Leo Mates Nonalignment a current policy op-cit p. 198.

(٤) IBID p. 198.

لقد دخلت يوغسلافيا الكومنفورم عام ١٩٤٧ وكانت بلغراد هي مقره الرسمي .

إلا أن يوغسلافيا شعرت بأنه كان عليها أن تقبل الانضباط الكتلوي الذي أخذ يفرضه عليها الاتحاد السوفيتي وأصبحت أمام أمر حاسم هو إما الانصياع للنفوذ السوفيتي أو التوجه نحو طريق مستقل . وشعرت بضرورة مواجهة ذلك بسياسة جريئة وفاعلة . لقد بدأ الخلاف يزداد حينما تهافت المئات من الخبراء السوفيت على يوغسلافيا في مختلف المجالات العامة لتقديم الخبرة والمشورة ولكن الذي حدث هو محاولة هؤلاء الخبراء تطبيق ونقل ما اكتسبوه من تجارب في الاتحاد السوفيتي إلى يوغسلافيا .

لقد كان اليوغسلاف يرون بأن واجب هؤلاء الخبراء يقتصر على تقديم الرأي بينما يترك للقيادات اليوغسلافية مسألة تقييم هذه الآراء وقبولها أو تعديلها أو رفضها . وقد حدث أن مجموعات كاملة من توصيات وآراء الخبراء قد رفضت . ولذلك كان هناك حلول مختلفة لقضايا بالغة الحساسية . كما ظهرت خلافات أخرى حول المسألة الذراعية وقضايا الفلاحين خصوصا فيما يتعلق بتأميم الملكية الزراعية وأسلوب عمل وتنظيم التعاونيات وقد أثار رفض توصيات الخبراء استياء في موسكو . ومما أثار حفيظة القيادة السوفيتية هو أن بعض القرارات التي اتخذها اليوغسلاف جاءت بشكل مخالف للنصيحة السوفيتية وخصوصا في المسألة الزراعية والتي اعتبرت من قبل السوفيت كإجراء يقصد منه التخلي عن المبادىء الاشتراكية .[1]

لقد كانت الأحداث في يوغسلافيا تؤشر على وجود خط استقلالي بالنسبة لمستقبل البلاد سيما في مجال تطوير المفاهيم الاشتراكية والسياسات الاجتماعية ، كما سببت هذه الخلافات اصطداما وإشكالا لأن القيادة السوفيتية لم تكن قد هيأت نفسها لقبول التمازج مع هذه الخلافات بل إنها أصرت على وحدة شاملة للعالم الشيوعي على نمط يتجاوز ما كان اليوغسلاف مستعدين لقبوله .

---

(١) IBID p. 200.

ولهذا فقد سحب السوفيت مستشاريهم كتعبير عن رفضهم للسياسة المستقلة ليوغسلافيا . وتبع هذا الاجراء قطع جميع العلاقات ما بين الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا عدا حدا أدنى من العلاقات الدبلوماسية . لقد شعرت القيادة اليوغسلافية بأنه لم يبقى أمامها سوى خيارين إما الركوع للقيادة السوفيتية وقبول وصايتها أو وضع حد لنهجها المستقل وقد فضلت اتخاذ الطريق الثاني .

إن هذه السلبية في السياسة السوفيتية مردها في الواقع إلى تأثير ستالين على السياسة الخارجية في الاتحاد السوفيتي ، ويقول الرئيس تيتو حول هذه الظواهر السلبية « وصبغت السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي في بعض تصرفاتها وعلاقاتها مع الدول الاشتراكية وظهر ذلك بشكل واضح في تصرفات ستالين ضد يوغسلافيا ، حيث وضعت أهداف السيطرة ، فوق المصالح الحقيقية للاشتراكية ،[1] وفي إحدى خطبه يقول تيتو « ومن الحقائق الثابتة أن ستالين كان من الشخصيات الرئيسية في المؤتمرات التي اتخذت فيها قرارات ضد مصالح بعض الدول المستقلة دون موافقتها وبغير علم منها » .[2]

إن الخلافات ما بين السوفيت واليوغسلاف لم تنبع من اختلافات في المفاهيم الأيدلوجية في مجال الاجتماع والسياسة وإنما كانت تعكس اختلافا في الطريق الذي اتبعته يوغسلافيا في التحول الاشتراكي وبالاضافة إلى ذلك يجب علينا أن نؤكد أن هناك اختلافات في التقاليد بين الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا وأخيرا فإن المركزية التي كانت إحدى المولدات لتدخل الدولة لم تكن ممكنة التطبيق في يوغسلافيا التي كانت مكونة من وحدات قومية ذات مشاعر وتقاليد متميزة بعضها عن بعض .[3]

(٣) الموقف من الغرب : -

لم يكن الاختلاف العقائدي هو السبب الوحيد في الخلاف بين يوغسلافيا الغرب وإنما كانت هناك مشكلة تريستا التي اقتطعت من يوغسلافيا وضمت إلى إيطاليا . وكان

---

(١) تيتو « نظرات على عالم اليوم » مصدر سبق ذكره ص ١٤٢ .

(٢) المدر السابق ، ص ٤٩ .

(٣) Leo Mates op-cit p. 200

موقف الغرب إزاء النزاع إلى جانب إيطاليا . ولما دخلت القوات اليوغسلافية في الفترة الأخيرة من الحرب العالمية الثانية إلى داخل دفاعات الجيش الألماني في المنطقة اليوغسلافية التي كانت خاضعة لايطاليا تقابلت وجها لوجه مع جيوش الحلفاء الغربيين ومن هنا بدأت المشكلة فقد كان الغربيون يريدون أن يحدوا من اندفاعات يوغسلافيا نحو الغرب (داخل شمال ايطاليا) لأن يوغسلافيا كانت تدخل ضمن المعسكر المنافس الذي يقوده الاتحاد السوفيتي . وأراد الغربيون تجنب قيام حدود واقعية في تلك المنطقة بينهم وما بين ما كانوا يعتبرونه معسكرا معاديا كما حصل بعد تقدم القوات السوفيتية في ألمانيا . لقد كان الحلفاء يسعون أن يحولوا بأي ثمن دون التطبيق التلقائي الذي يعني بأن لكل واحدة من قوى الحلفاء الاحتفاظ بالأقاليم التي احتلتها أثناء العمليات الحربية ،[1] ولما أعيد جزء من المناطق التي كانت تحتلها القوات اليوغسلافية (والذي هو جزء من أراضيها) كإحدى نتائج الحرب أدى ذلك إلى زيادة في توتر العلاقات ما بين يوغسلافيا والغرب .[2]

وفي الوقت الذي شهدت فيه العلاقات السوفيتية اليوغسلافية مرحلة يسودها التوتر كانت العلاقات مع الدول الغربية تشهد مرحلة من التطور فقد تلقت يوغسلافيا مساعدات اقتصادية وعسكرية في تلك الفترة حينما اشتد الضغط السوفيتي عليها وقد مكنت هذه المساعدات رغم قلتها يوغسلافيا من التغلب على بعض المصاعب التي كانت تواجهها في تلك المرحلة الحرجة .[3]

إلا أن القيادة اليوغسلافية وضعت حدا لهذه المساعدات لأنها لم تكن تخشى أي عدوان يهدد البلاد في ذلك الحين ولأنها كانت تتوقع استمرار تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتي في ذلك إثر زيارة الوفد السوفيتي ليوغسلافيا بقيادة خروشوف وتوقيعه تصريح بلغراد عام ١٩٥٥ .

(٤) رفض الحرب الباردة

لقد كانت السياسة الخارجية اليوغسلافية تنطلق من أن الحرب الباردة جاءت نتيجة

---

(١) IBID p. 190.

(٢) IBID p. 190.

(٣) تيتو « نظرات على عامل اليوم » مصدر سبق ذكره ص ٧٢ .

للطريقة التي حلت بها مشاكل العالم خلال الحرب العالمية الثانية والتي بدأت بتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ وما شابه ذلك من الكيانات السياسية في المؤتمرات التي عقدها زعماء الدول الحليفة في طهران ويالتا وبوتسدام .[١] ويعتبر القادة اليوغسلاف أن أخطر ما واجه العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لسياسة الدول الكبرى هي الرغبة في السيطرة على الشعوب ومن أمثلة ذلك محاولة ستالين في ممارسة ضغط على يوغسلافيا .[٢]

لقد رفض القادة اليوغسلاف سياسة المعسكرات ويعود رفضهم لسياسة المعسكر الشرقي إلى ما كانت تنطوي عليه سياسة ستالين من صلابة وعناد وتهديد وهذا ما دفع الدول الغربية إلى التصور في أن القوة تجدي في تحقيق الأهداف التي عجزت الوسائل الدبلوماسية عن انجازها وكان ذلك سببا أساسيا في تكوين حلف الأطلسي وتشكيل كتلة عسكرية تستخدم في السيطرة على العالم وتحقيق الأغراض عن طريق العنف . وكان الرد على تأسيس حلف الأطلسي واشتراك ألمانيا الغربية فيه هو تكوين حلف وارشو .[٣]

إن رفض يوغسلافيا للمعسكر الغربي لاينبع من اعتبارات ايدلوجية فقط وإنما لممارسة هذا المعسكر سياسة القوة القائمة على إنشاء القواعد والأحلاف العسكرية ويقول الرئيس تيتو في هذا الصدد « في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، احتضنت الولايات المتحدة ، مفهوما ايدلوجيا مضادا للشيوعية يقصد منه الحصول على مصالح استراتيجية فأدى هذا إلى تصادم الجبهتين الأيدلوجيتين » .[٤] وفي مجال آخر يقول « إن الغرب لايدخر وسعا ويكف عن بذل كل مجهود ولا يتورع عن أية وسيلة مثل الدعاية المستمرة المحمومة والتدخل في الشؤون الداخلية بقصد تعويق النمو والتقدم الطبيعيين لهذه الدول الشرقية » .[٥] وبالنسبة للقادة اليوغسلاف فإن الغرب هو الذي استعمر مناطق آسيا وأفريقيا ومارس سياسة التدخل وحارب الحركات التحررية الوطنية .[٦]

(٥) دور الرئيس تيتو : -

يعتبر تيتو قائد الدولة اليوغسلافية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى أواسط عام ١٩٨٠ . وكان يعتبر المفكر وواضع الأيدلوجية والشخصية العقائدية والسياسية الأولى في

---

(١) المصدر السابق ص ٧٣
(٢) المصدر السابق ص ٥٠
(٣) المصدر السابق ص ٥٠ ـ ٥١
(٤) المصدر السابق ص ٥٢
(٥) المصدر السابق ص ٥٨
(٦) المصدر السابق ص ٦٣ ـ ٦٤

يوغسلافيا . ويقول الجنرال نيقولا ليوبيتشتيش « إن تيتو مثال الثورة ورجل الدولة والقائد العسكري ».[1] فضلا عن كل ذلك يعتبر أحد مؤسسي حركة عدم الانحياز . ويعود له الفضل الكبير في عقد مؤتمر بلغراد ١٩٦١ . وكان له الثقة التامة في قدرة يوغسلافيا على مواجهة التحديات الخارجية . فحينما سئل تيتو مرة عن خصائص الشعوب اليوغسلافية أجاب « ببساطة ، إن أبناء بلدنا يفصحون بصراحة عن آرائهم ، سواء أغضب ذلك أحدا أم سره ».[2]

وتميز تيتو بشجاعة فائقة في مواجهة المصاعب التي كانت أمام يوغسلافيا بقوله « إننا مصممون على أمر واحد ، ألا وهو التصدي للصعوبات والمخاطر مهما كانت من الكبر والضخامة وسوف نتصدى لها كما تصدينا لمثيلاتها حتى الآن ولن نغير شيئا في موقفنا ».[3]

إن مفاهيم عدم الانحياز تدين كثيرا لشخصه فشجاعته وجرأته في مواجهته للشرق والغرب دعمت بشكل لا يقبل الجدل الخط الاستقلالي الذي انتهجته يوغسلافيا والذي تجسد في حركة عدم الانحياز .

لهذا نجد مما تقدم أنه ليوغسلافيا دورا هاما في إبراز سياسة عدم الانحياز إلى الوجود . وقد كان لهذا الدور انعكاسا للأوضاع الخاصة التي مرت بها يوغسلافيا بعد الحرب العالمية الثانية . وبذلك أصبحت يوغسلافيا نموذجا يحتذى به لأنها بينت لبلدان العالم الثالث أنه بالامكان إقامة علاقات متوازنة مع الشرق والغرب على السواء .

المبحث الثالث : المفهوم المصري لعدم الانحياز : ـ

تعتبر الحكومة المصرية أول حكومة عربية تبنت من الناحية الرسمية سياسة عدم الانحياز وقد لعبت مصر بقيادة جمال عبد الناصر دورا مهما على صعيد الوطن العربي في تبني عدم الانحياز أو في المساهمة في بلورة هذه السياسة . حيث كان الحياد الايجابي هو البديل المطروح من قبل مصر على الساحة العربية ضد مشاريع الدفاع الغربية واستطاعت مصر الخروج بهذا البديل إلى حيز الوجود حيث ولد عدم الانحياز في الوطن العربي .

---

(١) نيقولا ليوبيتشتيش « تيتو واضع استراتيجية الثورة اليوغسلافية » الاشتراكية فكرا وتطبيقا ـ العدد ٢ ـ ١٩٧٥ ص ٥٤ .

(٢) بلاجو ماندبتش « تيتو عن قرب » الاشتراكية فكرا وتطبيقا كانون الثاني ـ شباط ـ ١٩٨٢ ص ٣٦ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٩

ولابد أن نتعرف على دوافع تبني مصر لعدم الانحياز : ـ

(١) الجذور التاريخية : ـ

للحياد المصري جذورا ترجع إلى فترة ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . فقد كانت حكومة الوفد تؤكد على ضرورة التمسك بسياسة الحياد إزاء الصراع الدولي . ففي ١٧ نيسان ١٩٥١ كتبت صحيفة المصري « أن الغربيين الثلاثة يريدون دفعنا إلى أتون الحرب العالمية خدمة لمصالحهم الخاصة في الوقت الذي لايوجد سببا للصراع ضد أيا كان في الشرق الأوسط . »[١]

وفي مجلس النواب المصري كان هناك شعورا حول نفس المقاصد فقد رفضت مصر الدخول في تحالف عسكري منذ عام ١٩٤٦ مما تسبب عنه فشل مفاوضات صدقي ـ بيفن .[٢]

وقد كان أول تعبير رسمي عن الحياد المصري هو تصريح لمندوب مصر في الأمم المتحدة د. محمد فوزي عندما امتنع عن التصويت عند أخذ الرأي في القرار الأمريكي الذي طلب من الأمم المتحدة التدخل لحماية كوريا الجنوبية في ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٥٠ وقال أن هذا الموقف يمليه سببان : ـ

أولهما أن النزاع موضع النظر ليس في الواقع سوى طور جديدمن سلسلة الخلافات التي تهدد السلام العالمي .

ثانيهما : أنه كانت هناك عدة حملات عدوان على الشعوب وهتك للسيادة والوحدة الاقليمية لدول أعضاء في الأمم المتحدة وعرضت عليها ولم تتخذ بشأنها أي إجراء لإنهائها كما فعلت بالنسبة لكوريا .[٣]

---

(١) Marcel Colombe op-cit p. 95.

(٢) يقول محمد حسنين هيكل « فقد كان ثمة كلام كثير عن حياد مصر في أيام الحزب الوطني بل أن بعض أعضاء الحزب الوطني نادى بتحويل مصر إلى سويسرا الشرق الأوسط » وكان منطلقهم في ذلك أن الدول الكبرى خليقة بأن تؤيد مثل هذا المسعى لأن من شأنه أن يبعد عن قناة السويس خطر الوقوع في نطاق أي حرب انظر عبد الناصر والعالم محمد حسنين هيكل ، القاهرة ، ١٩٧٢ ص ٣٥٨ .

(٣) د. فؤاد المرسي « العلاقات المصرية السوفيتية » دار الطباعة الحديثة القاهرة ١٩٧٧ ، ص ١٠٢ .

وفي حديث لكامل البنداري الذي كان وزيرا مفوضا لمصر في موسكو في يناير / كانون الثاني ١٩٥١ قال « إنه يريد لمصر الحياد وإن الانضمام إلى أيا من المعسكرين بدعة ابتدعها الاستعمار الغربي يروج لها لمصلحته . »[١]

وفي ٣ كانون الثاني ١٩٥٢ أكد سفير مصر في واشنطن كامل عبد الرحيم في محادثاته مع كبار المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية « حياد مصر في الحرب الباردة بين الشرق والغرب » .[٢]

وبعد ثورة ٢٣ يوليو أكد الرئيس عبد الناصر في ١٩٥٤/٨/٣٠ بأنه « يعتقد بأن حياد نهرو في الهند سيساعد على إنهاء الحرب الباردة » وأضاف بأنه يعتقد بأنه يجب أن تكون الهند محور أي نظام للدفاع عن آسيا والشرق الأقصى ، وينبغي أن تقوم مصر بذات الدور فيما يتعلق بالدفاع عن الشرق الأوسط فمصر تستطيع أن تجمع حولها أفريقيا من الدول والشعوب » .[٣] وفي ٦ نيسان ١٩٥٥ تم عقد معاهدة الصداقة المصرية الهندية وهذا مما دعم سياسة عدم الانحياز التي يتمسك بها كلا البلدين .[٤]

ويقول د. سامي منصور بأن أول تعبير مصري عن سياسة عدم الانحياز هو « ما أعلنه الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٩ يوليو ١٩٥٤ بأن الهدف الثاني بعد الجلاء هو عدم الارتباط بأي حلف أو بالدفاع المشترك . وكان الرئيس عبد الناصر يصف السياسة المصرية في هذه الفترة بأنها سياسة مستقلة إلى أن استعمل لأول مرة تعبير عدم الانحياز في أول يونيو ١٩٥٦ »[٥] إلا أن سياسة عدم الانحياز لم تتبلور بشكل واضح إلا بعد أن تخلصت مصر من الاحتلال العسكري البريطاني في عام ١٩٥٤ .[٦]

(٢) رفض مشاريع الدفاع والأحلاف العسكرية

كانت بريطانيا تعمل على إدخال مصر في أحلاف الدفاع في الشرق الأوسط مقابل

---

(١) المصدر السابق ص ١٦٣

(٢) المصدر السابق ص ١٦٣

(٣) المصدر السابق ص ١٦٤

(٤) المصدر السابق ص ١٦٥

(٥) د. سامي منصور « المؤتمر الثلاثي لدول عدم الانحياز» السياسة الدولية ٦ أكتوبر ١٩٦٦ ـ السنة الثانية ص ٤٥ .

(٦) د. فؤاد المرسي ، مصدر سبق ذكره ص ١٦٥

جلاءها عن مصر . وكان النحاس باشا يرفض اشراط الجلاء بدخول مصر في حلف غربي .[١] وفشلت في حينها المفاوضات بين الجانبين حتى جاءت الثورة المصرية لكي تحقق الجلاء عام ١٩٥٤ .

كما حاولت السياسة الأمريكية العمل على ربط منطقة الشرق بالنفوذ الغربي عامة وبالنفوذ الأمريكي خاصة عن طريق ادخال دولها بالأحلاف العسكرية الغربية وبذل دالاس وزير خارجية أمريكا السابق جهدا كبيرا من أجل ادخال مصر في هذه الأحلاف .[٢]

إن رفض عبد الناصر الانتماء إلى حلف عسكري يمكن أن يفسر بخشيته من أن يصبح هذا الحلف وسيلة لهيمنة استعمارية أو شبه استعمارية جديدة في المنطقة .[٣] وكان يقول « كنا نخاف أن يخرج الاستعمار والاحتلال من الباب ليعود إلينا من النافذة تحت اسم من الأسماء »[٤] ويقول الدكتور بطرس غالي « إن رفض عبد الناصر للانضمام إلى أية معاهدة دفاعية مشتركة يتجسد في ثلاثة حجج : -

١ ــ حجة نفسية : إن العرب يخشون من الوقوع تحت سيطرة الدول الغربية وخوفهم هذا يجعل من الأفضل أن تترك لهم التدابير الخاصة بأي نظام للدفاع عن المنطقة .

٢ ــ حجة عسكرية : في وسع العرب متى حصلوا على الأسلحة اللازمة أن يتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم .

٣ ــ حجة سياسية : إن الارتباط مع الولايات المتحدة أو مع بريطانيا يعتبر نوعا من الاستعمار المقنع وقد عبر ذلك عن ظاهرة الاستعمار الجديد الذي يعرف باسم النيوكولونيالزم » .[٥]

وكان الرئيس عبد الناصر يرى بأن التحالف مع الغرب لايوفر للدول الكبرى

---

(١) المصدر السابق ص ١٠٤.

(٢) المصدر السابق ، ص ١٦٩ .

(٣) Vandewghe Luc Le neutralisme afro-asiatique chronique de polihique Etrangere. XIII no 2 Mars 1960, Belgique, p. 207.

(٤) « عدم الانحياز في أقوال الرئيس جمال عبد الناصر » الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، بلا تاريخ ، ص ٣٣ .

(٥) د. بطرس غالي « الناصرية وسياسة مصر الخارجية » السياسة الدولية العدد ٢٣ ، يناير ، ١٩٧١ ، ص ١٣ .

وسيلة للتدخل في شؤون العرب فقط وإنما يعمل على تقسيم الأمة العربية والأحلاف تؤدي إلى عزل مصر وضرب حركة الوحدة العربية . واستطاع عبد الناصر من كسب المعركة ضد الأحلاف العسكرية في النهاية حينما نجح في مقاومة حلف بغداد وعندما سقط النظام الملكي في العراق في ١٤ تموز ١٩٥٨ وأغلق الباب عندئذ بوجه مشاريع الدفاع عن الشرق الأوسط .

ولقد كان عبد الناصر يرى بأن الدفاع عن العرب يجب أن يقوم به العرب أنفسهم دون اللجوء إلى حماية قوة عظمى وبهذا فهم يعملون على إبعاد المنطقة عن التأثيرات والضغوط الدولية . ويقول الأستاذ آمون « لقد توقع الغربيون بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بأن حكومة الضباط الأحرار في مصر ستعمد القبول بالتحالف مع الغرب ولكنهم أصيبوا بخيبة أمل شديدة حينما رفضت مصر الحصول على الأسلحة الغربية مقابل خضوعها إلى رقابة لجنة أمريكية . وكان الغربيون يشعرون بأن رغبة مصر في الحصول على الأسلحة لم يكن من أجل احتمال مواجهة عدوان شيوعي بل كان من أجل أن تكون قادرة عند حدوث مواجهة محتملة مع اسرائيل » . (١)

(٤) رفض الشيوعية

إن صراع عبد الناصر مع الغرب لم يكن يعني بأنه متساهل مع الشيوعية فقد كانت مواقفه واضحة تجاه الغربيين منذ تسنمه مقاليد السلطة في مصر .

إن مبادىء الثورة المصرية لم تكن وليدة نظرية سابقة على الثورة بل انسحبت خيوط هذه النظرية في ظروف الممارسة من أجل انجاز أهداف الثورة . وبهذا يظهر فارق جوهري بين ظروف نشأة الثورة الاشتراكية في مصر وتلك التي تفجرت في الأنظمة الماركسية . (٢)

لذا فيقول د. اسكندر غطاس « فإن الحل الاشتراكي في مصر لم ينبثق من الايمان بأن الاشتراكية قدر لا يقاوم على نحو ما تنادي به الماركسية ، وإنما تنشأ من تحليل الظروف والمشاكل التي واجهت القيادة المصرية . ومن هنا كانت قسمات هذه الاشتراكية وأصبحت متمايزة تعكس الظروف التاريخية التي احتلتها . (٣) ويضيف « تستمد

---

(١) Leo Hamon op-cit p. 396

(٢) د. اسكندر غطاس « أسس التنظيم السياسي في الدول الاشتراكية » مصدر سبق ذكره ، ص ٦٠٦

(٣) المصدر السابق ، ص ٦٢٥

الاشتراكية المصرية طابعها العلمي من منهجها التجريبي الذي دفعها إلى سبر أغوار تراث الماضي ، ومواءمته مع تجارب الحاضر بغية تحقيق أهداف المستقبل على ضوء الامكانيات المتاحة والتجارب الانسانية الأخرى بغير الوقوع في أسر القوالب النظرية الجامدة » .(١)

أما حول فشل الحركة الشيوعية في مصر كتنظيم وعجزها عن كسب قواعد جماهيرية واسعة يقول د. غطاس « أما الحركة الشيوعية في مصر فقد عجزت عن تشكيل قاعدة شعبية عريضة ، لمخالفتها الكاملة لعقائد المجتمع المصري وتقاليده . كما أن الخطأ الفادح الذي انزلقت إليه الأحزاب الشيوعية في مصر ، وكانت في ذلك مشايعة لموقف الشيوعية الدولية ، إنها ظلت حقبة طويلة ، ملتزمة مفاهيم نظرية جامدة تشبت في بيئة وتراث ثقافي وحضاري مغايرين تماما للبيئة المصرية ولظروفها الدولية ، وقد تمثلت هذه المفاهيم في العقائد الماركسية ـ اللينينة خاصة في تفسيرها الستاليني » .(٢)

(٤) الحفاظ على الاستقلال : ـ

لم يكن الاستقلال الذي حصلت عليه مصر بعد ثورة ٢٣ يوليو بخس الثمن . فمعركة الاستقلال لم تنتهي بجلاء القوات البريطانية بل استمرت حيث كان تأميم القناة معركة فاصلة في هذا المجال . لقد كان الحفاظ على الاستقلال مهمة أساسية بالنسبة للسياسة الخارجية المصرية يقول الرئيس عبد الناصر في خطابه في ٢١ يوليو ١٩٥٨ « أن سياسة عدم الانحياز والحياد الايجابي هي السياسة التي تمكننا من المحافظة على استقلالنا وعلى أن نكون أحرارغير مرتبطين بأي سياسة خارجية. أحرار في تقرير سياستنا التي تهدف إلى إرساء قواعد السلام والتعايش السلمي » .(٣)

وفي ٥ كانون الأول ١٩٥٧ قال الرئيس عبد الناصر « المعركة الأولى كانت من أجل إخراج الانكليز من بلدنا والقضاء على الاحتلال في وطنا والمعركة الثانية كانت من أجل تحصين أنفسنا ومنع الاستعمار من أن يعود إلينا بأية وسيلة من الوسائل وبأية طريقة من الطرق »(٤)

---

(١) المصدر السابق ، ص ٦٣٥ وانظر كذلك حسين فهمي « سياسة عدم الانحياز في المجال الدولي » الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ١٤ ـ ١٥ .

(٢) المصدر السابق ص ٦٣٥

(٣) عدم الانحياز في أقوال الرئيس جمال عبد الناصر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠

(٤) المصدر السابق ص ٢٥

(٥) الصراع العربي ـ الصهيوني . .

لعب الصراع العربي ـ الصهيوني دورا في تحديد اتجاهات سياسة مصر الخارجية فطبيعة الصراع ، والقوى الدولية التي لعبت في توجيهه أثرت وبشكل كبير على السياسة المصرية . وبهذا الصدد يقول بيير روندو « إن الاهتمام المحدد الذي خصت به العروبة في نزاعها مع اسرائيل قد قادها في كل الأحوال إلى أن تعتبر الصراع ما بين الكتلتين العالميتين غير ذي جدوى وغير مؤد إلى نتيجة . ذلك ما كان يعنيه الحياد العربي المكرس منذ الخمسينات » .(١)

إن الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة إلى الكيان الصهيوني كان أحد الأسباب التي منعت الرئيس عبد الناصر التقارب مع الغرب ويقول جون سبينير « لو لم تكن اسرائيل قد وجدت وإذا لم تكن مصر والدول العربية قد استغلت من قبل القوى الغربية (خصوصا بريطانيا) فإن القومية العربية لا تكون قد ناهضت الغرب وأصبحت موالية للسوفيت » .(٢)

لقد تميز عدم الانحياز المصري بما يلي : ـ

١ ـ أنه يستمد أصالته من تجربة ذاتية وخصوصية وقرها الواقع الذي مرت به مصر سواء داخليا أم خارجيا .

٢ ـ إنه ايجابي ويتفاعل مع الأحداث الدولية ويقول عبد الناصر في مؤتمر بلغراد « فإن هذه الدول ((غير المنحازة)) التي تعيش مشاكل عالمها ، لا تنعزل عنها أو تنفصل أقدر على أن تضع في خدمة السلام ، بنزاهة وتجرد كل طاقاتها المادية والمعنوية » .(٣)

٣ ـ إن سياسة عدم الانحياز لا تعني التخلص من السيطرة الغربية فقط وإنما تبتعد عن التأثير والنفوذ السوفيتي أيضا ويقول عبد الناصر في ١٩٥٨/١/٢٧ « إن معاملاتنا مع روسيا لم تصبنا بأذى ويشكو البعض في أمريكا من مهاجمة الصحافة المصرية لأمريكا وعدم مهاجمتها لروسيا . ويقولون أن هذه السياسة لايمكن اعتبارها سياسة عدم انحياز ولكن الواقع أنها سياسة عدم انحياز فعلا فنحن إذا ووجهنا بأي ضغط

---

(١) Pierre Rondot "Destin du Proche-Orient" éd du Centurion, Paris, 1959, 173

(٢) John W. Spanier "American foreign policy since world wars II" Nelson's University Paperbacks 1972 London, p. 134

(٣) « عدم الانحياز في أقوال الرئيس جمال عبد الناصر » مصدر سبق ذكره ص ٩ .

من جانب روسيا فسنحتج على هذا الضغط وإذا حاولت روسيا الضغط علينا لقبول سياستها فإننا سنوجه النقد إلى روسيا ولكن شيئا من هذا لم يحدث » . (١)

٤ ــ إنها تعني الانحياز إلى جانب الحق يقول عبد الناصر « فإذا أعلنا سياسة الحياد الايجابي فإننا نعني أننا ننحاز للشعب ونتضامن مع الشعب وأن قوتنا هي الشعب » . (٢)

٥ ــ إن سياسة عدم الانحياز هي سياسة صداقة واحترام بين الشعوب يقول عبد الناصر « إننا أعلنا سياسة عدم الانحياز وأعلنا أننا نمد أيدينا إلى جميع الدول بالصداقة والمودة والمحبة ولكننا حينما جوبهنا بالعدوان قمنا جميعا لندافع عن بلادنا » . (٣)

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
مكتب تنسيق التعليمات العربية

---

(١) المصدر السابق ص ٢٦

(٢) المصدر السابق ص ٢٧ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٨ .

الفصل الثالث

المفهوم من النظرية إلى التطبيق

المبحث الأول : خصائص عدم الانحياز

من خلال مراجعتنا للمفاهيم الواردة في الفصلين السابقين يمكننا أن نحدد الخصائص التالية في حلاكة عدم الانحياز : -

(١) عدم الانحياز هو سياسة ذات مضمون فعال وحيوي : -

يقول الأستاذ إدمون جوف « لعدم الانحياز مضمون ديناميكي حي وليس جامد » .[١] « فعدم الانحياز لا ينطوي على نظرة سلبية في العلاقة مع الدول الكبرى أو مع الكتل العالمية . فالنظرة السلبية ، في الواقع لا تكرس إلا سياسة الانعزال عن العالم والابتعاد عن المشاركة في مشاكل واهتمامات الدول الأخرى . وهذا ما لا تفرضه مبادىء الحركة . فالتعامل مع الدول الأخرى وارد والتعاون أمر لابد منه والمشاركة مع الآخرين في حل مشاكلهم شيء أساسي لنجاح الحركة »[٢] فالحركة لم تولد في خضم الانعزال وإنما ولدت في ظروف دولية متشابكة ومتوترة . وبالتالي فلابد من مشاركتها في السياسة الدولية من أجل أداء دور ايجابي في العلاقات الدولية ومن أجل تحقيق سياسات خارجية ناجحة لعموم الدول النامية . كما أن مساهمة النامية على المسرح العالمي يعمل على زيادة أهمية

---

(١) Edmonde jeuve Order et-desoedre internationale op-cit p. 106

(٢) د . محمود حلمي مصطفى وآخرون ، مصدر سبق ذكره ص ٩٦ ـ ٩٩ وانظر كذلك د . محمد طلعت الغنيمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧ .

الحركة ويكسبها ثقلا دوليا . إن نجاح الحركة على صعيد المستقبل يعتمد على قدرتها في ايجاد ظروف دولية ملائمة للتعاون بين الأمم وتقول رينيه بريديل « إن البلدان غير المنحازة تعتبر ملتزمة إزاء نزاعات وصراعات المعسكرين ولكنها ملتزمة فيما يتعلق بالشؤون المتزايدة للتعاون الدولي وهي ملتزمة بالخصوص في المساهمة ضمن نشاط كل القوى المناضلة من أجل السلام » .(١)

وقد سعى قادة عدم الانحياز الأوائل منذ نشوء الحركة إلى أداء دور خاص إما بشكل فردي أو جماعي في محاولة لتسوية الصراعات ما بين الدول الكبرى أو حلها . وكان أكثر القادة تحمسا لهذا الدور الرئيس الهندي الراحل نهرو سيما والعالم كان يعيش في خضم الحرب الباردة التي كانت تهدد البشرية بين لحظة وأخرى . ولقد أحس بضرورة التقريب بين الدول خطوة خطوة ، إلى الحد الذي يحملنا على اجراء محادثات سلمية وكذلك إلى اقتراح طرق جديدة من شأنها أن تساعد في حل منازعات الحرب الباردة . وقد طلبت الأمم المتحدة من الهند مرتين أن تقدم عونا في تسوية صراعات الحرب الباردة » .(٢)

ولعبت حركة عدم الانحياز دورا توفيقيا إزاء الحرب العراقية الايرانية حيث تم تشكيل لجنة النوايا الحسنة من أجل ايجاد تسوية سلمية للنزاع وقد وجهت الحركة عبر مؤتمرها السابع نداء إلى كل من العراق وايران لوقف القتال فورا وتسوية النزاع بالطرق السلمية .

ويقول كراب « إن سوء الفهم لدى الغربيين تجاه عدم الانحياز يكمن في أن عدم الانحياز يعني عدم الانغمار في القضايا الدولية أو العزلة أو الموقف السلبي في القضايا الدولية أو العزلة أو الموقف السلبي في العلاقات الدولية بينما لا يعني عدم الانحياز عدم التواجد أو غياب سياسة خارجية معينة » ويقول الرئيس الغالي الراحل نكروما « إن غانا لا تريد أن تختار دور المتفرج الصامت في العلاقات الدولية أو في القضايا التي تخص مصير الشعوب الأفريقية . إن سياستنا إنما هي الحياد الايجابي وليس الحياد السلبي وهو موقف مبني على اعتقادنا الراسخ بالتفاعل الايجابي مع الأوضاع الدولية »(٣) .

---

(١) Renee Bridel, op-cit p. 85.

(٢) مارتن لورنس ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٩ ـ ١٦٠ .

(٣) Cecil crabb The Elephants and the Gasse op-cit p. 8.

(٤) IBID p. 8.

إن عدم الانحياز في الواقع يتعارض مع سياسة الانعزال . فالانعزال إنما هو سياسة مستقلة تتبعها الدولة التي لا ترغب الدخول في حرب كما هو حال سياسة العزلة التي تبنتها الولايات المتحدة والتي عرضها جورج واشنطن وكذلك مبدأ مونرو عام ١٨٢٣ . وقد طرح هذا المبدأ السياسي عدة مرات أخرى في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى كرد فعل تجاه الالتزام ، ويمكن تفسير رفض الولايات المتحدة لدخول عصبة الأمم بسياستها الانعزالية . وكثيرا ما كانت البلدان المحايدة تمارس سياسة الانعزال ، ولكن مستوى التطور المعاصر للعلاقات الدولية يجعل من الصعوبة بمكان الحفاظ على مثل هذه السياسة . بينما نجد أن عدم الانحياز بمضمونه الايجابي يتعارض مع مفهوم الانعزال . لأنه قائم على أساس المساهمة الفعالة في خلق الظروف الدولية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للتطور التدريجي للمجتمع الدولي . وهناك ثلاثة مميزات يتمتع بها عدم الانحياز :[١]

١ ــ يسعى عدم الانحياز إلى ممارسة عمل واقعي في الشئون الدولية .
٢ ــ يسعى عدم الانحياز إلى تقليل الصراعات بين مختلف المعسكرات الدولية .
٣ ــ يعمل عدم الانحياز عن طريق عدة سبل أكثرها فعالية هو العمل ضمن نطاق الأمم المتحدة .

(٢) عدم الانحياز هو موقف مبدأي وليس موقفا تكتيكيا : ـ

لايمكن أن يكون عدم الانحياز مفهوم مرحلي نشأ كما يتصور الغربيون بسبب ظروف الحرب الباردة وبالتالي فهم يفترضون زواله بمجرد انتهاء أو خفوت هذه الحرب الباردة . لأنه يمثل لهم مرحلة انتقالية في تطور العلاقات الدولية ، مرحلة ستحاول الدول النامية من خلالها اتخاذ قرارها النهائي بالانضمام إلى أحد المعسكرين[٢] ويقول دانيال كولار « إن عدم الانحياز ليس هو ظاهرة عرضية في العلاقات الدولية منذ عام ١٩٤٥ ، على العكس أنه ظاهرة مستمرة ودائمة ، لقد صمد ازاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب كما صمد إزاء أزمات متعددة » .[٣] إذن هو كما يقول الأستاذ محمد البجاوي ، « ظاهرة سياسية دائمة » .[٤] ويقول ليو ماتيس « يعتقد بعض المحللين خطأ بأن عدم الانحياز

(١) Ahmed Attia op-cit p. 15-16.
(٢) IBID p. 25.
(٣) Daniel Colard La mouvement des pays non-alignes op-cit p. 109.
(٤) Mohammed Bedjaoui op-cit p. 353.

ولد كرد فعل على الحرب الباردة ولهذا فإنه سيتبدد بمجرد انتهاء هذه الحرب . . إن أساس هذه الأخطاء يكمن في تفسير عدم الانحياز مجرد موقف أو تجمع دبلوماسي أو مجرد سياسة خارجية .[١] ويقول ادوارد كاردل « إن حركة عدم الانحياز كثيرا ما تفسر كرد فعل بسيط على تقسيم العالم إلى كتل وعلى دور هذه الكتل المسيطرة على العالم ، أي أنها مجرد نتيجة من نتائج تطور العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب . ولا شك أن الحركة عدم الانحياز هذا المعنى أيضا ، لكنها في نفس الوقت تعبر عن نزعة طويلة الأمد ، نزعة اجتماعية تاريخية للبشرية المعاصرة » .[٢] ويقول الدكتور سامي منصور إن عدم الانحياز هو « تراث إنساني . »[٣] ويقول الرئيس الراحل تيتو « ليس هناك ما يدعو إلى أن نبرهن لأحد على أن سياسة عدم الانحياز التي ينتهجها بلدنا ليس تكتيكا ، لأنها تنبع أيضا من طبيعة حزبنا التحررية وثورتنا الاشتراكية ، ومن النظام الاشتراكي التسييري الذاتي الفيدرالي لمنضومتنا التي تضم الشعوب والقوميات المتكافئة »[٤]. ويؤكد التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق عن أن سياسة عدم الانحياز هي : موقف مبدأي وثابت « اعتبر حزب البعث العربي الاشتراكي ومنذ تأسيسه سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز ركنا أساسيا في موقفهم في العلاقات الدولية ولكنه أكد وبصورة مبدأية حازمة مضمونها التحرري والتقدمي والديمقراطي المعادي للامبريالية وبشتى أشكالها »[٥] .

(٣) عدم الانحياز ليس موقفا وسطا :

يقول ادوارد كاردل عن حركة عدم الانحياز أنها « ليست عملية بحث برغماتي عن نقطة متساوية الأبعاد بين الكتل » .[٦] ويقول الأستاذ محمد البجاوي « إن مثل هذه

---

(١) Leo Mates Les nouvelles conditions du non- alignement Politique Etrangere- no 2, 1975, 1975, p. 163-164.

(٢) ادوارد كاردل ، مصدر سبق ذكره ، ص :

(٣) د. سامي منصور انتكاسة الثورة في العالم الثالث مصدر سبق ذكره ، ص ٧٠

(٤) مينيش ميلوش « عدم الانحياز سياسة عالمية » الاشتراكية فكرا وتطبيقا العدد ٤ ١٩٧٦ ، ص ٥٣

(٥) التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق دار الثورة بغداد ، ١٩٧٤ ، ص ٢٠٩ .

(٦) ادوارد كاردل مصدر سبق ذكره ص ٥

السياسة لا تتضمن البقاء بمسافة متساوية تجاه الدول العظمى وحلفائهم فقط ولكن لتقرر بنفسها وبشكل حقيقي وفي كل مناسبة يوجد فيها نزاع أو حالة معينة موقفها وفق تقييم حر تجاه التزام معين »[1] ويشير كراب إلى أنه « من المفاهيم الخاطئة التي تسود الغرب بأن عدم الانحياز يشق خطا وسطا بين الطرفين المتصارعين ويستشهد بآراء اليوغسلاف ويقول « إن بعض المعلقين اليوغسلاف قد رفضوا فكرة أن الحياد الصحيح يتطلب السير في خط وسط بين الشرق والغرب خط يحتفظ بنفس المسافة تجاه الطرفين المتصارعين »[2] إن الاستقلال عن المعسكرين يعني بالنسبة لكلوفيس مقصود ابتعادا متساويا في المسافة حتى لا يكون في الانحراف عن هذا الموقف المتوسط تماما انحيازا إلى أي منهما . وقد تصورت بعض الدول النامية أن هذا الموقف الوسطى يمكنها من أن تلعب دور الوسيط أو الحكم عن توتر العلاقات واحتدام الأزمات [3] إن هذا الموقف الوسطى نجده لا يساهم في حسم المنازعات أو في منع نشوبها أو في ايجاد جو ملائم لعلاقات دولية سليمة . لأن هذه الوسطية سوف لا تعمل إلا بجعل الامتناع تعبيرا منطقيا وبالتالي بجرد هذا الوضع القوى الحيادية الفعالية البناءة والتوجيهية في خضم الأحداث الدولية . وكذلك بالنسبة لدورها كمحكم في العلاقات الدولية ، لا يحصل إلا في بعض الجوانب الثانوية وفي قضايا تكون نتائج التحكيم فيها لصالح إحدى دول المعسكرين على أهمية طويلة لا تؤثر على مجرى السياسة الدولية . فضلا عن أن الموقف الوسطى يمنع الاستفادة من المواقف التي قد يتبناها أحد المعسكرين والتي قد تنسجم مع أماني الشعوب والتقدم . ثم أنه حتى هذه الصيغة في الحياد تفقد المحايدين صفة الحكم في بعض القضايا حينما لايشجعون اتجاها معينا منبثقا عن أي من المعسكرين فإنهم يساهمون في عدم بلورة هذا الاتجاه إلى تيار فاعل مستمر . [4]

(٤) عدم الانحياز ليس تنظيما « دوليا » :

منذ قيام الحركة كان هناك اتجاها يؤكد على ضرورة تأطير الحركة بإطار مؤسساتي من أجل أن تتمكن من أداء دورها الفاعل في العلاقات الدولية . وقد برز هذا الاتجاه بشكل

---

(١) Mohammed Bedjaoui op- cit p. 353.

(٢) Ceicil Crabb The Elephants and the Grass op-cit p. 10.

(٣) كلوفيس مقصود ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٦ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٥٨ – ٥٩

واضح أثناء انعقاد مؤتمر بلغراد التأسيسي فقد اقترح الرئيس تيتو تأطير الحركة مؤسساتيا ضمن إطار « رابطة التعاون الاقتصادي » إلا أن هذا الاتجاه قد رفض من قبل أغلبية الدول المشاركة .[١] وخصوصا من قبل الهند التي كانت ترفض تحويل الحركة إلى كتلة ذات تنظيم دولي . ولا شك أن من صلب أهداف حركة عدم الانحياز هو النضال ضد التكتلات والأحلاف العسكرية وكان الاتجاه اليوغسلافي بالرغم من أهميته بالنسبة لمستقبل الحركة يتعارض مع أحد الأهداف الجوهرية لعدم الانحياز . وقد صرف النظر عن هذا الرأي حينئذ بالرغم من وجود عدد من التحمسين إليه . « إن رفض الانحياز لاحدى الكتلتين يمكن أن يفسر بالنتيجة بأن دول عدم الانحياز ترفض التحول إلى تنظيم دولي يأخذ بالتالي أبعاد كتلة دولية جديدة ، بالرغم من أن البعض يتصور بأن الحساسية تجاه ذلك قد بدأت تخف تدريجيا في الوقت الحاضر » .[٢] ويقول كراب « أن المفهوم الخاطىء حول عدم الانحياز قد انتبه إليه من قبل الكمبوديين الذين يصرون على أن عدم الانحياز يجب ألا يفهم منه بأنه يؤدى إلى تكوين معسكر ثالث والذي أصبح فعلا يسمى في الوقت الحاضر وبشكل متناقض بـ (كتلة محايدة) » .[٣] ويضيف قائلا : « إن دعاة عدم الانحياز ينفون بشكل قاطع أية رغبة في تكوين كتلة بل على العكس فإن من بين الأهداف الرئيسية لعدم الانحياز هو العمل على إزالة الكتل المتعادية والمتماسكة بقوة » ويضيف كراب « إن هذا ليس مقتصرا ضمن إطار عدم تكوين كتلة فقط بل إنهم يدركون تماما أن ثمة اختلافات كتلوية بينهم تضع عقبات كبرى في طريق تحقيق أهدافهم » ويضيف أيضا « يقتضي إنشاء الكتل وجود درجة من التنظيم وحدا من الاتفاق بين أعضائها قبل أن يتم إجراء أي عمل إن ذلك يتطلب إخضاع سياسة نهرو إلى الصومال مثلا ، كما أن سياسة عبد الناصر يجب عند ئذ أن تخضع للدول العربية الأخرى . ولهذا فعدم الانحياز ليس بكتلة »[٤] ويقول البير فيليب في هذا الصدد « إن الدول التي انتمت إلى سياسة عدم الانحياز أخذت تجد نوعا من الحماية ضد التماسات الدول الكبرى . وأخذت تجد لها ملجأ في داخل تنظيم الدول غير المنحازة . ولكن من الصعوبة بمكان التحدث عن تنظيم الدول غير المنحازة أو حتى عن كتلة . وحتما فإن هذه الدول التي تندد بسياسة التكتل لا ترغب في التحول إلى كتلة ثالثة » .[٥]

(١) Boutrous Ghali Le mouvement afro asiahique ed p P.U.F. Paris, 1968, 68.

(٢) Ahmed Attia op-cit p. 29

(٣) Cecil Crabb The Elphants and the Grass op-cit p. 9.

(٤) IBID p. 9.

(٥) Philipp Albert Le polihique du non- alignement: Solution Pour le Tires-Monde memoir I.E.P. Aix-en provence, 1973, p. 13.

وفي الواقع ، إن عدم وجود نظام مؤسساتي للحركة والاقتصاد على مؤتمرات القمة ووزراء الخارجية يدل على أن الحركة ليست تنظيما دوليا . كما أن افتقار الحركة إلى ميثاق وإلى نظام للتصويت ينفي عن الحركة الصفة المؤسساتية .

(٥) لايقوم عدم الانحياز على أسس الاعتبارات العقائدية للنظام السياسي للدولة غير المنحازة : -

إن عدم الانحياز لايمكن أن يحدد على أساس عقيدة النظام السياسي التي يؤمن بها . فالدوافع العقائدية إنما هي في الواقع مسألة داخلية محضة فلا يفهم أن عدم الانحياز يعني الكره العقائدي إنما هي في الواقع مسألة داخلية لايديولوجية المعسكرين المتصارعين في الساحة الدولية أو بتعبير آخر الكره العقائدي تجاه النظام السياسي الاجتماعي القائم بالرغم من أن البراغماتية لازالت موجودة في الوقت الحاضر لدى دول عديدة غير منحازة .

إن دول عدم الانحياز ترفض كل محاولة اقتباس لأيدلوجية عالمية وترفض بشكل قاطع اقتباس الهياكل الجاهزة التي تخلق نوعا من التبعية العقائدية . كماأن بإمكانها الاستفادة من التجارب الأخرى بتبنيها لهذا الجانب أو ذاك بحيث تستطيع تكوين طريق مستقل . وهكذا تستطيع هذه الدول أن تغني التجارب العالمية بما أصبحت تمتلكه من تجربة جديدة .[١] كما أن دول عدم الانحياز تعارض استخدام الأيديولوجية لأغراض الانقسام الدولي داخل تكتلات متضادة لأن مثل هذا المسعى إنما يعيق التعاون والسلام الدوليين .[٢] ويقول الدكتور عبد المنعم زنابيلي « إن الحياد المنشود لا يتطلب تطبيق أنظمة داخلية معنية ولا اتباع نظام اجتماعي محدد ولا الانتماء إلى أيدلوجية دون أخرى » .[٣] ويقول الدكتور محمد طلعت الغنيمي « إن سياسة عدم الانحياز بقدر ما هي سياسة خارجية فإنها لا تتعارض مع المنطلقات العقائدية للنظام السياسي للدولة غير المنحازة ومن ثم فإنه ليس من مانع أن تسلك دولة ما سياسة عدم الانحياز في علاقتها الدولية ولكنها ترعى في داخلها عقيدة معينة » .[٤]

(١) Ahmed Attia op-cit p. 30.
(٢) IBID p. 30
(٣) د. عبد المنعم زنابيلي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٥ .
(٤) د. محمد طلعت الغنيمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧ .

المبحث الثاني : ـ المفهوم وفق مقاييس عدم الانحياز الخمسة : ـ

توصلنا إلى أن عدم وجود تعريف متفق عليه من قبل الدول غير المنحازة لمفهوم عدم الانحياز لم يمنع هذه الدول من الاتفاق على خُمسة معايير حددت بموجبها شروط الدولة غير المنحازة . كما أننا لم نجد اتفاقا على نصوصها لدى الكتاب[1] وتشمل هذه المعايير ما يلي : ـ[2]

١ ــ يجب أن تنتهج سياسة مستقلة قائمة على تعايش الدول ذات النظم السياسية والاجتماعية المختلفة ، وعلى عدم الانحياز ، أو أن تظهر اتجاها يؤيد هذه السياسة .

٢ ــ يجب أن تؤيد دائما حركات الاستقلال القومي .

٣ ــ يجب ألا تكون عضوا في حلف عسكري جماعي تم في نطاق الصراع بين الدول الكبرى .

٤ ــ يجب ألا تكون طرفا في اتفاقية ثنائية مع دولة كبرى .

٥ ــ يجب ألا تكون قد سمحت لدولة أجنبية بإقامة قواعد عسكرية في إقليمها بمحض إرادتها .

إن هذه المعايير كانت حصيلة اتفاق الدول التي شاركت في المؤتمر التحضيري لوزراء الخارجية المنعقد في حزيران ١٩٦١ . إنها شكلت الحد الأدنى من الاتفاق الذي تم بين الدول المشاركة حول الصيغة التي يجب النظر من خلالها إلى مفهوم عدم الانحياز . ولم يتوصل في حينها إلى اتفاق حول التعريف بسبب وجود دول ترغب في التوصل إلى تعريف ودول ترفض تعيين تعريف محدد لعدم الانحياز .

إن المقياسين الأولين لايمكن أن يشكلان العامل الوحيد الذي يميز الدول غير المنحازة عن غيرها من الدول. فوحدهما لا يكفيان لاسباغ صفة اللاانحيازية على هذه الدول . إن انتهاج سياسة مستقلة قائمة على تعايش الدول ذات النظم السياسية

---

(١) د. محمد عزيز شكري « الأحلاف والتكتلات العالمية » سلسلة المعرفة ، الكويت ، ١٩٧٨ ، ص ١١٨ .

(٢) د. بطرس بطرس غالي « سياسة عدم الانحياز بعد التصالح الأمريكي السوفيتي » السياسة الدولية ، ٣١ ، يناير ، ١٩٧٣ ، ص ٢١ .

والاجتماعية المختلفة ودعم حركات الاستقلال القومي لايمكن أن يمنح الدولة التي تتمسك بها حق الانتماء إلى حركة عدم الانحياز[1] لأن اكتساب صفة اللاانحيازية يتم من خلال الحكم على سلوك دولة ما إزاء القوى العظمى في العالم . بينما نجد أن للمعايير الثلاثة الأخيرة أهمية خاصة عند تحديد هوية الدولة غير المنحازة . فعدم الانتماء إلى الأحلاف العسكرية التابعة للدول العظمى يعتبر جوهر عدم الانحياز . لأن الانتماء إليها إنما يساهم في تأجيج شدة الحرب الباردة ويهدد السلام العالمي فضلا عن زعزعة استقلال الدول النامية[2] ولنفس السبب يمكن تفسير البند الرابع .

أما المعيار الخامس فهو من منطق عدم الانحياز . فالقواعد التي تقيمها الدول العظمى في بلدان العالم الثالث سوف تعمل بالتأكيد على فتح الباب أمام هذه الدول العظمى للتدخل في شؤون بلدان العالم الثالث وجعلها مراكز اسناد ضمن نطاق استراتيجيتها العامة وجرها إلى صراع هي في غنى عنه .[3]

إن هذه المعايير لم تعد تطبق بالشكل الذي رسمت من أجله . فقد تم التجاوز عليها . فقبلت دول في الحركة ترتبط بصراعات الدول العظمى أو تنتمي إلى أحلاف عسكرية أو تتواجد على أراضيها قواعد عسكرية . فهناك بعض الدول غير المنحازة أصبحت أراضيها قواعد عسكرية للدول الكبرى أو قدمت تسهيلات للولايات المتحدة أو للاتحاد السوفيتي كما هو الحال في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي وجنوب آسيا .[4]

وبالرغم من ذلك ، فلازال بعض المعنيين يرى بأن وجود القواعد العسكرية الأجنبية على أراضي البلدان غير المنحازة لايخل بمعايير عدم الانحياز . والسبب في ذلك يكمن في التغيير الذي طرأ على العلاقات الدولية سيما توازن الرعب النووي . فالنسبة للبعض فإن الأحداث الدولية قد تخطت بعض المفاهيم مثل إنشاء القواعد العسكرية أو الدخول في أحلاف عسكرية . ففي بعض الأحيان وخاصة بعد حرب فيتنام يكون موقف

---

(١) Mohammed Bedjaoui op-cit p. 364.

(٢) IBID p. 365.

(٣) IBID p. 365.

(٤) مركز العالم الثالث للدراسات والنشر ، لندن « الوجود العسكري الغربي في الشرق الأوسط » سلسلة الدراسات الاستراتيجية (٩) ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، الجديدة ، ط ١ ، ١٩٨٢ ، ص ٥٩ ـ ٦١ وانظر أيضا « لنفس السلسلة الاستراتيجية الأمريكية الجديدة » رقم (١) ط ١ ، ١٩٨٢ ص ٦٧ ـ ٦٩ .

الولايات المتحدة ضد الدخول في حلف عسكري . كما أصبح للتقنية دورا في هذا المجال بحيث أصبحت الدول لا تشعر بحاجة إلى الدخول في أحلاف الوجود العسكري المستمر فالتحالف يمكن أن يصاغ دون قواعد ثابتة [١] ويرى الدكتور سمعان بطرس فرج الله أن انهيار الأحلاف العسكرية (حلف السنتو ـ حلف جنوب شرقي آسيا) أدى إلى تحقيق أحد أهداف حركة عدم الانحياز حيث أنها تسعى للقضاء على التكتلات والأحلاف العسكرية إلا أن ذلك لم يمحو ظهور تكتلات جديدة تحت ظل مسميات جديدة كمعاهدات التعاون والدعم المتبادل أو الاجتماع الاستراتيجي .[٢]

وفي الواقع أن الكثير من الدول النامية حاولت التخلص والابتعاد عن دائرة صراعات الدول العظمى إلا إنها « لم تستطع أن تنأى بنفسها عن صراعات القوى التي تمارسها التكتلات الدولية ووجدت نفسها في بؤرتها . ومن ثم فقد أصبحت متورطة ، بوعي أو بدون وعي في هذه اللعبة التي أرادت أن تتحاشاها في البداية ، وربما حدث ذلك ، لأن منطق الصراع والاستقطاب وتفاعلات القوة والمصالح المعقدة ، هي التي قادت إلى هذا الوضع ، وبطريقة كان يبدو تعذر تجنبها في بعض الحالات » . [٣]

إن التراجع عن تطبيق المعايير الخمسة أصبح واضحا وذلك حينما طرح في مؤتمر هافانا رأي يدعو إلى « التحالف الاستراتيجي مع الاتحاد السوفيتي » وعندما طرح موضوع إعادة النظر في معايير الحركة أكد المؤتمر المذكور على المعايير الخمسة إلا أنه أشار إلى أن الأصل في حركة عدم الانحياز يكمن في « معارضة سياسة التكتلات والتأكيد على سمة الاستقلال » .[٤]

في الواقع ، أن التأكيد على بعض العناصر مع إهمال العناصر الأخرى ليضعف هو الأخر المفهوم . وبهذا الصدد تقول بويانا تاديتش مديرة مركز عدم الانحياز في بلغراد « أن اعتراف بعض الدول بفكرة عدم الانحياز هو اعتراف كاذب حيث أن تلك الدول تحاول تعديل مضمون عدم الانحياز بحيث تؤكد على مبادىء معينة لا تعكس جوهر الحركة

---

(١) ندوة مجلة شؤون عربية حول حركة عدم الانحياز « شؤون عربية ، العدد ١٨ ، ١٩٨٢ ، ص ١٠٦ .

(٢) د. سمعان بطرس فرج الله « عدم الانحياز في الثمانينات » السياسة الدولية عدد ٧٠ ١٩٨٢ ، ص ١٢٧ .

(٣) د. اسماعيل صبري مقلد « عدم الانحياز بين الايديولوجية والتطبيق » السياسة الدولية ـ عدد ٤٥ ، ١٩٧٦ ص ١٤ .

(٤) Eugene Berg Non-alignement et nouvel order mondial / P.U.F., Paris 1980, p.67.

وتنبذ الأفكار الأصيلة لعدم الانحياز ومن ذلك اتجاه الدول إلى التأكيد على هوية عدم الانحياز المعادية للاستعمار والتفرقة العنصرية وتجاهل جوهر عدم الانحياز الذي هو اللاانحياز لأي من الكتلتين ومن ذلك أيضا ادخال مفهوم الحلفاء الطبيعين إلى مفهوم عدم الانحياز » .(١)

وبخصوص المعيار الأول الذي يؤكد على ضرورة انتهاج سياسة مستقلة قائمة على تعايش الدول ذات النظم السياسية والاجتماعية المختلفة نجد عدم وجود توافق ما بين تعايش دول ذات نظم سياسية واجتماعية مختلفة وما بين تطبيق هذه الدول لهذا المبدأ في علاقاتها الخارجية على أساس التعايش السلمي . صحيح هناك دول متناقضة عقائديا ومنتمية إلى الحركة إلا أنها كشفت عن ميلها أو انحيازها إلى إحدى الكتل . ويكون ذلك واضحا بالنسبة للدول التي تتبنى ايديولوجية إحدى الكتلتين. فمثلا كان الرئيس الكوبي كاسترو يدعو خلال مؤتمر هافانا ١٩٧٩ إلى « التحالف الطبيعي » بين دول عدم الانحياز والاتحاد السوفيتي بينما سعى الرئيس الراحل تيتو في المقابل إلى التمسك بمبادىء الحركة كما عبرت عنها المعايير الخمسة .(٢)

إن قبول دول متناقضة عقائديا في داخل الحركة سبب عددا من المشاكل بالنسبة لعموم الحركة حيث تمسكت بعض الدول بالتزمت العقائدي لصالح إحدى الدول الكبرى مما جر ذلك إلى حدوث انقسامات بين دول الحركة .

وهذا يقودنا في واقع الحال إلى مسألة أخرى وهي أن قبول دول ذات نظم سياسية واجتماعية مختلفة داخل الحركة لايعني الامتناع عن ابداء عواطف معينة نحو دولة أو قوة كبرى فالدول مجبرة على ابداء بعض العواطف أو الميل تجاه إحدى الدول الكبرى ويقول الدكتور اسماعيل صبري مقلد « فسلوك الدول والاحكام التي تصدرها على سلوك الآخرين ، إنما تنبع من تصورات معينة ، ترتبط بالأيديولوجية المسيطرة على أجهزة وضع السياسات الخارجية ، وبالأيديولوجية العامة للمجتمع . وكذلك من واقع المصالح القومية والضرورات الاستراتيجية المتعلقة بمشاكل الأمن والتنمية . . الخ ، وهذه التصورات لا يمكن إلا أن تكون بطبيعتها أقرب ، أو أكثر تجاوبا ، مع دولة أو قوة أو مركز

---

(١) بويانا تاديتش « حركة عدم الانحياز وأزماتها المعاصرة » السياسة الدولية ، ١٩٨٢ ، عدد ٧٠ ، ص ١١٩ .

(٢) « ندوة شؤون عربية حول حركة عدم الانحياز » مجلة شؤون عربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٦ .

دولي معين منه مع مركز دولي آخر » .(١)

إن اعتبار الميل أو المشاعر التي تبديها الدول غير المنحازة تجاه دولة كبرى بمثابة انحيازا إليها لهو في حقيقة الأمر أحد الصعوبات أمام فهم عدم الانحياز . ويقول البير فيليب في هذا الصدد « من الصعوبة بمكان التحدث عن عدم الانحياز لأنه إذا كان هناك دول لها علاقات دبلوماسية مع المجموعة الفرنسية أو مع الكومنولث فإنه توجد هناك بلدان ترتبط بشكل وثيق مع الاتحاد السوفيتي أو مع الصين الشعبية وتسعى نحو عدم الانحياز . إن المسألة الحقيقية تبقى مسألة حرية العمل . وفي الواقع إن أكثرية هذه البلدان ، في جهودها للتخلص من التدخل الأجنبي وتعزيز استقلالها تجاه القوى المسيطرة قد اتجهت نحو سياسة عدم الانحياز . ولكن عدم الانحياز لايمنع هذه البلدان من التعبير عن عواطفها تجاه هذا المعسكر أو ذاك » .(٢)

ومن هنا نجد أن الاتجاه الرئيسي في الوقت الحاضر يعمل على ايجاد تعريف واسع لعدم الانحياز تعريف يتجاوز المعايير الخمسة المشار إليها آنفا ، حيث اثبت التطبيق صعوبة التمسك بها ضمن واقع العلاقات الدولية في الوقت الحاضر . ومن خلال ذلك نستطيع التوصل إلى ما يلي : ـ

١ ــ إن المفهوم وفق المعايير الخمسة لم يمثل حينئذ إلا حدا أدنى مما اتفق عليه في المؤتمر التحضيري المنعقد في القاهرة (حزيران ١٩٦١) بسبب الاختلاف في وجهات النظر التي سادت المؤتمر .

٢ ــ إن المعايير الخمسة كشروط لتحديد هوية الدولة الغير منحازة لم تطبق كما يجب من قبل الدول غير المنحازة . كما أنها لم ترعى عند قبول دول جديدة إلى الحركة .

٣ ــ ساهم الجانب التطبيقي في اضعاف المفهوم حتى لو كان المفهوم مقتصرا على المعايير الخمسة .

٤ ــ إن القول بأن الخطأ لايكمن في المفهوم وإنما في درجة الالتزام بمبادىء ومعايير الحركة ليحتاج أيضا إلى إعادة نظر بسبب ظهور أهداف واهتمامات مشتركة جديدة لدول عدم الانحياز لم يتطرق إليها المفهوم حسبما حددته الحركة منذ بدايتها . وهذه الأمور المستجدة تتعلق بالجانب الاقتصادي للحركة وبديمقراطية العلاقات الدولية .

---

(١) د. اسماعيل صبري مقلد « عدم الانحياز بين الايديولوجية والتطبيق » مصدر سبق ذكره ، ص ١٧ .

(٢) Philippe Albert op-cit p. 14.

المبحث الثالث : ـ المفهوم وفق الأهداف الجديدة للحركة : .

إن التطورات السياسية الدولية وتصفية الاستعمار دفعت الحركة إلى مواجهة ظروف ومهام وأهداف جديدة . ويمكن أن نجمل هذه الأهداف في نقطتين : ـ أولاً : المفهوم الاقتصادي لعدم الانحياز ، ثانيا ديمقراطية العلاقات الدولية .

أولا : المفهوم الاقتصادي لعدم الانحياز : ـ

أخذت حركة عدم الانحياز تهتم بالجانب الاقتصادي بشكل ملفت للنظر منذ مؤتمر القمة الثالث المنعقد في لوساكا عام ١٩٧٠ . وهذا لايعني بطبيعة الحال أن البلدان غير المنحازة لم تبدي اهتماما بالقضايا الاقتصادية قبل هذا التاريخ . فمنذ مؤتمر باندونغ كان هناك اهتماما بهذا الجانب وكذلك الحال بالنسبة لمؤتمر بلغراد والقاهرة . حيث كان عدم الانحياز في تلك المرحلة يسعى للحفاظ على الاستقلال السياسي ومنجزاته ويتمسك للحفاظ على السلام والأمن الدوليين . ومن جهة أخرى كانت القضايا الاقتصادية موضوعا مستفيضا للبحث في نطاق الهيئات المختصة للأمم المتحدة ولم يرى في حينه ضروريا بأن تهتم الحركة بهذا الجانب بشكل رئيسي .(١)

ومع بداية السبعينات بدأ وبشكل واضح بأن المركز الاقتصادي النسبي للدول النامية قد تدهور إلى حد كبير وأن منهج الاعتماد على المعونة الاقتصادية لم يحل المشكلة الاقتصادية للدول النامية .(٢)

لقد واجهت البلدان النامية صعوبات متزايدة ووجدت أن مساهمتها في ميدان التجارة العالمية قد انخفض وتزايدت ديونها وتدنت وارداتها عن الصادرات بسبب تدهور شروط التبادل(٣)

يقول الدكتور السيد سليم « إن مفهوم عدم الانحياز لدى البعض من قادة حركة عدم الانحياز أمثال تيتو وجمال، عبد الناصر قد تغير إلى حد كبير . وقد اتخذ هذا التغير صورتين أساسيتين : الأولى تضمين مفهوم عدم الانحياز بعدا اقتصاديا بشكل متزايد

(١) Eugene Berg op-cit p. 117.

(٢) Eugene Berg op-cit p. 113.

(٣) د. محمد السيد سليم « حركة عدم الانحياز والنظام الاقتصادي العالمي الجديد » السياسة الدولية ـ ١٩٨٢ ـ ص ١٠٤ .

والثاني هو تغير المضمون الاقتصادي لعدم الانحياز من المنظور الاصلاحي للنظام الدولي إلى المنظور الاقتصادي العالمي » .[1]

وقد انبثق عن ذلك تأكيد مبادىء هامة اكتسبت إطارا عالميا أكد عليها مؤتمر القمة الرابع لعدم الانحياز المنعقد في الجزائر مثل تأكيد سيادة الدول النامية على الموارد الواقعة ضمن نطاق أقليمها ، حق الدول النامية في تأميم أدوات الانتاج المملكوة ملكية أجنبية كوسيلة لحماية مواردها ، التأكيد على حق الدول النامية وحدها في تقدير حجم التعويض وطريقة دفعه وتسوية أي نزاع ينشب بسبب التأميم في إطار التشريع المدني القومي الدولة التي اتخذت التأميم .[2]

وتم الربط ما بين الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي حيث أصبح للدول الحق في التخلص من وسائل الهيمنة الاستعمارية الاقتصادية مثلما أصبح لها الحق في القضاء على الاستعمار وتصفيته بشكل تام .[3]

وقد لعبت الدول غير المنحازة دورا متميزا في الدورة الاستثنائية التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيسان ١٩٧٤ حول المشاكل المتعلقة بالموارد الأولية والتنمية وتمخض عنها صدور وثيقتين هامتين تتضمنان إعلان برنامج عمل يتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وفي ١٢ كانون الأول من نفس السنة تبنت الجمعية العامة وثيقة ثالثة تشتمل الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول .[4] وتضمنت هذه الوثائق مبادىء جوهرية تشمل تحقيق المساواة تحقيق العدل ، إزالة الفجوة المتزايدة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، تأمين تنمية اقتصادية واجتماعية كبيرة للدول النامية ، حل المشاكل الأساسية للموارد الأولية والمنتجات الأولية ضمن إطار التجارة والتنمية والغذاء ، إصلاح النظام النقدي العالمي ، تمويل التنمية في البلدان ، النامية ، نقل التقنية ، التعاون بين البلدان النامية ، السيطرة على نشاطات الشركات العالمية . ويجب أن نشير إلى أن هناك استراتيجيتين لتحقيق التنمية في البلدان النامية : -[5]

(١) د. محمد السيد سليم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٩ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٠٨ وانظر كذلك Edmonde Jeuve les relations internationales du Tiers-Moude op-cit p. 132.

(٣) Daniel colard Le moouvement des pays non-alignes op-cit p. 132.

(٤) د. محمد السيد سليم ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٨ .

(٥) د. محمد السيد سليم ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٨ .

١ ــ الاعتماد على الذات .

٢ ــ ايجاد شروط جديدة للتعاون بين الدول النامية .

إن فكرة الاعتماد على النفس من جانب مجموعة عدم الانحياز وغيرها من الدول الآخذة في النمو يعتبر على المدى الطويل هدفا يتعين تحقيقه ومن ثم يتعين على الدول غير المنحازة وكذلك الدول الآخذة في النمو أن تأخذ في اعتبارها وهي بصدد النضال من أجل إقامة نظام اقتصادي عالمي جديدة تحقيق التعاون في ظل ثلاثة اتجاهات رئيسية :(١)

١ ــ التعاون بين الدول الغير منحازة .

٢ ــ التعاون بين الدول غير المنحازة والدول الرأسمالية

٣ ــ التعاون بين الدول غير المنحازة والدول الاشتراكية

إن النجاح في اصدار إعلان إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يجب أن يرتبط بعمليات طويلة الأمد من الكفاح اليومي من أجل تغيير النظام القديم لكي تستبدل به نماذج جديدة من التعاون الاقتصادي العالمي . ولهذا يتعين على الدول غير المنحازة تطوير مشروعات جديدة للتعاون الاقتصادي فيما بينها وكذلك في نطاق علاقاتها مع بقية العالم وبخاصة الدول الأكثر تقدما .(٢)

وفي ليما آب ١٩٧٥ ، انعقد المؤتمر الوزاري لدول عدم الانحياز والذي حدد استراتيجية اقتصادية مشتركة للدول غير المنحازة وأكد على إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد تضمن « إعادة هيكلة نظام التعاون الدولي الذي صيغ في إطار هيكل السيطرة الامبريالية الدولية وذلك في ضوء النظام الاقتصادي الدولي الجديد على أن يكون الهدف من النظام الجديد هو تقوية السيادة والهوية الاجتماعية والثقافية والقيم القومية للدول النامية » .(٣)

ومن الناحية الواقعية نجد أن تحقيق هذه الأهداف أمر صعب المنال ويقول الدكتور محمد السيد سليم « الواقع أن المأزق الحقيقي الذي تواجهه حركة عدم الانحياز في مجال حركتها الاقتصادية هو الميل إلى النظر للتخلف على أنه حالة يمكن التغلب عليها

(١) المضمون الاقتصادي لحركة عدم الانحياز « اللاانحيازية في ظل الاستراتيجية الدولية ـ قسم خاص ـ السياسة الدولية عدد ـ ٤٥ ـ ١٩٧٦ ، ص ٣٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٥ .

(٣) د. محمد السيد سليم ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٨ .

بالمساعدات الاقتصادية أو باحداث تغييرات معينة في النظام الاقتصادي العالمي » .[1] ويوضح الأستاذ آدموفيتش « أن عملية الاحلال أو التغيير ليست من السهولة بمكان ، فلا يمكن لأي مركز احتكاري ، النزول بسهولة عن موقعه ومن هنا تبدو ضرورة وجود درجة عالية من التضامن وايجاد برنامج سياسي عام وفي المجال الاقتصادي بصفة خاصة ، ليمثل الموقف العام لدول عدم الانحياز » .[2] ومما يعرقل أهداف الحركة هو طبيعة النظام الاقتصادي العالمي ذاته والذي يعطي قوة هائلة للدول الرأسمالية بحوالي٩, ٦٤٪ فى الناتج القومي الاجمالي العالمي كما أن القوة الاقتصادية الهائلة للنظام الرأسمالي تعطي الرأسمالية ذات المصلحة في الابقاء على الخصائص الراهنة للنظام الاقتضادي العالمي قوة مقاومة هائلة للمطالب الاقتصادية اللاانحيازية ،[3] ويقول بوزيدار فرنجية « من الخطأ اعتبار هذا النظام الجديد المنشود في شكل نظام متكامل ومنسق لا من حيث الأهداف ولا من حيث كيفية تسيير الاقتصاد العالمي . كذلك من الوهم القصور بأن هذا النظام الجدير يمكن أن ينشأ من خلال ممارسة عملية دون الارتكاز على فكرة أكثر شمولا للأهداف والمبادىء ولانماط التسيير » .[4]

ثانيا : ديمقراطية العلاقات الدولية : -

إن ظاهرة عدم الانحياز لا تتركز في المطالبة باصلاح النظام الاقتصادي العالمي وإنما تعمل على تحقيق أهداف سياسية ترتبط بديمقراطية العلاقات الدولية . وقد برز هذا المفهوم بعد عدة سنوات من قيام حركة عدم الانحياز وبالأخص بعد مؤتمر لوساكا ١٩٧٠ . فبعد أن ازداد عدد أعضاء الحركة وبسبب ازدياد نشاطاتها في المنظمات الدولية وبالنظر لاستجداد مهام جديدة بالرغم من الصعوبات التي تكتنف تحقيقها أصبح واضحا أمام الحركة بأن أدائها لدورها في ضوء الأهداف الجديدة إنما يتطلب اعادة النظر في شكل العلاقات القائمة في النظام الدولي في الوقت الحاضر من أجل إرساء علاقات ديمقراطية العلاقات الدولية .

---

(١) المصدر السابق ، ص ١١١

(٢) المضمون الاقتصادي لحركة عدم الانحياز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥

(٣) د. محمد السيد سليم ، مصدر ذكره ص ١١١

(٤) بوزيدار فرنجية « نحو استراتيجية اقتصادية لحركة عدم الانحياز » ترجمة جابر سعيد عوض ونبيه الأصفهاني ، السياسة الدولية العدد ٧٠ ، اكتوبر ١٩٨٢ ، ص ١١٧

من الناحية القانونية تعتبر كل الدول متساوية وذات سيادة إلا أنها من الناحية الواقعية غير متساوية بسبب الاختلاف في ثقلها الدولي ، وحجمها الديمغرافي ، ومواردها الطبيعية وقدراتها العسكرية . إنها لا تمتلك لا نفس الأيديولوجية ولا نفس النظام السياسي ولا نفس النظام الاقتصادي أيضا . وبالرغم من عدم التجانس هذا ، فإن الدول الصغيرة مثل الكبيرة ، والغنية مثل الفقيرة تعتبر بمثابة لاعبين على المسرح الدولي .(١) وبسبب كونها دول ذات سيادة فإنها لا تقبل أي قانون أية قاعدة أو أية سلطة عليها ما لم تكن قد قبلتها بإرادتها .(٢)

إن هذه الدولة تسعى لأن تلعب دورا من أجل تأكيد مبدأ المساواة القانونية الذي لايمكن تطبيقه من الناحية الواقعية على الصعيد الدولي ومن أجل الاستفادة من قوتها العددية لتحقيق أهدافها على الصعيد الدولي . وقد أكد ذلك الهدف على ايجاد نظام اقتصادي عالمي عادل من أجل توزيع عادل للثروات . لقد طرحت البلدان النامية تحديا إزاء المجتمع الصناعي المتقدم ، تحديا ضد الجوع ، ضد البؤس ضد التخلف الذي ينتشر على أرجاء المعمورة .(٣)

يقوم مبدأ ديمقراطية العلاقات الدولية على أساسين : -

الأساس الأول : مبدأ المساواة ، الأساس الثاني : مبدأ الاستقلال .

الأساس الأول : مبدأ المساواة : عمدت البلدان النامية إلى تحقيق مبدأ المساواة الذي يستند على قاعدة القبول الارادي للدول التي لايمكن أن تخضع إلى قاعدة لم تكن قد قبلتها اراديا .(٤)ومبدأ المساواة يستند في الواقع على ثلاثة مبادىء : مبدأ الحصانة ، مبدأ المقابلة بالمثل ، مبدأ عدم التمييز .(٥)

الأساس الثاني : مبدأ الاستقلال الذي يتضمن مبدأ عدم التدخل مبدأ حق تقرير المصير ، مبدأ السيادة الدائمة على المصادر الطبيعية .(٦)

إن انهيار النظام الاستعماري ونيل أغلبية المستعمرات لاستقلالها كما يقول ادوارد

---

(١) Daniel Colaed Relations internationales op-cit p. 9.

(٢) IBID p.9

(٣) IBID p. 88.

(٤) Marie Pierre Martin introduchion aux relations internationales ed privatas, Paris, 1982. p. 107

(٥) IBID p. 108.

(٦) IBID p. 108.

كاردل لا يعنيان القضاء النهائي على نظام العلاقات الدولية الذي نشأ في عصر الامبريالية .(١) « لقد بدأت الدول العظمى البحث عن أشكال جديدة وعلاقات جديدة وبالدرجة الأولى في اقامة مختلف من مواقع القوة بدلا من العلاقات القديمة القائمة على الفرض المباشر للسلطة الأجنبية » .(٢)

إن الحفاظ على الاستقلال هو أحد الشروط الجوهرية لتحقيق مبدأ ديمقراطية العلاقات الدولية . فخروج الاستعمار بطريقة الرسمي لا يعني عدم عودته مجددا إلى مواقعه السابقة تحت أشكال ومسميات أخرى .

لقد سعت الدول غير المنحازة اعتبارا من مؤتمر لوساكا ١٩٧٠ للتأكيد على مبدأ ديمقراطية العلاقات الدولية وتم التأكيد عليه في مؤتمر الجزائر عام ١٩٧٣ . فالبلدان غير المنحازة أخذت تشعر بأنها لا تزال تعيش على هامش النظام الدولي وأخذت تشعر أيضاً بأنها قد وضعت خارج عملية تبديد التوترات . وهي في ذلك أصبحت تطالب بتحقيق هدفين : أولاً : أنها تؤكد وقبل كل شيء على عدم تجزأة السلم والأمن الدوليين وتطالب بأن تنشر عملية الوفاق الدولي على جميع أرجاء العالم . ثانيا : وتطالب بعد ذلك بأن يكون لكل الأمم الحق وبشكل إرادي الثقل الدولي ، المقدرة الاقتصادية ، الموقع الجغرافي والمساهمة على قدم المساواة لحل المشاكل الدولية .(٣)

كما تطالب الدول غير المنحازة وبشكل مستمر بوضع نصوص كاملة للميثاق (الأمم المتحدة) من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . وإذا كانت هذه الدول تدعو برغبة لاقامة نظام حقيقي للضمان الجماعي ينتشر على جميع أرجاء الكرة الأرضية فإنها لا تستطيع المضي في تحقيق هذا الهدف ضمن مناطقها الجغرافية .(٤) وأن أمل الدول غير المنحازة هو أن يسود السلم كل المناطق الجغرافية في العالم من أجل أن يكون السلم في نهاية المطاف عالميا .(٥)

وفي زمن الحرب الباردة ومع كل شدتها عملت سياسة عدم الانحياز على تحقيق الحوار بين الدول العظمى مع السعي في بعض الأحيان لأداء دور الوسيط . لقد كان

---

(١) ادوارد كاردل « الجذور التاريخية لعدم الانحياز » مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٩ .

(٣) Eugene Berg Non-alignement et nouvel order international op-cit p. 104.

(٤) IbID p. 104.

(٥) IBID p. 103.

الاهتمام الرئيسي لمؤتمر بلغراد هو تجنب أية إثارة لنزاع عالمي جديد . وفي عهد الوفاق فإن البلدان غير المنحازة أخذت تعدل تحليلها للواقع الدولي وعرفت فيه بعض الجوانب الايجابية ورحبت منذ مؤتمر لوساكا بلجوء الدول العظمى للتفاوض من أجل تنظيم علاقاتها الثنائية .(١)

وفي مؤتمر هافانا تم التأكيد على حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية حيث وضعت دراسة امكانية تكوين نظام للتسوية السلمية للخلافات (٢)

ومنذ السنوات السبعينية طرحت مشاريع عدة تتعلق بأداء دور الوساطة قدمت من قبل يوغسلافيا بشكل متكرر وكذلك بواسطةسري لانكاووضعت قيد الدراسة في مؤتمر هافانا . وأصبح مثل هذا المسعى صعب المنال لأنه يتعلق بجهود هي أصلا من اختصاص منظمة ذات طابع عالمي كالأمم المتحدة أو بواسطة المنظمات الاقليمية من أجل حل الخلافات التي تقع بين الدول الأعضاء ولم يبق غير مكتب التنسيق الذي يستطيع تلبية الطلبات التي ترد إليه . وفي بعض الأحوال يعتبر هذا المكتب وسيلة مفيدة للاتصال والوساطة أو تهيئة للاستئناف والتحكيم .(٣)

وبالرغم من الجوانب الايجابية التي يمكن أن تحققها ديمقراطية العلاقات الدولية فإن هناك صعوبات جمة أمام هذا الهدف لايمكن تذليلها في الوقت الحاضر . فالسلم والأمن لايمكن اقامتهما في ظل عدم مساواة، هيمنة، تدخل وضغوط من قبل الدول العظمى . إن هذه الادانة الموجهة وبشكل خاص ضد الدول الغربية قد تم الاشارة إليها في الوثائق المتعددة التي تبنتها مؤتمرات عدم الانحياز . وفي خلال سنوات متتالية ازداد التعبير غنى وغدت اللهجة شديدة . فإلى جانب الأمراض التقليدية الثلاثة الامبريالية ، الاستعمار والرأسمالية الجديدة أضيف الفصل والتمييز العنصري بما فيه الصهيونية ، وذلك عام ١٩٧٣ وكل الأشكال الأخرى للهيمنة الأجنبية كالتدخل ، التوسع ، السيطرة .(٤) ويقول اوجين بيرك « إن الاصرار على عالم أفضل يمكن أن يراه البعض بأن مسعى خيالي ولكنه يبقى مع ذلك أحد العوامل الرئيسية للتعبئة وبشكل نهائي كسبب عميق للوجود والانطلاق .(٥)

---

(١) IBID p. 103.
(٢) IBID p. 100.
(٣) IBID p. 104.
(٤) IBID p. 105.
(٥) IBID p. 105.

وتقول بويانا تاديتش « إن محيط النظام الجديد للعلاقات الدولية في مفهوم حركة عدم الانحياز هو الآن غير محدد وأنه يبدو على شكل مبادىء عامة ذات سمات أخلاقية ، على شكل قواعد مثالية وبشكل أقل تحت ظل نظام للعلاقات الواقعية الممكنة والمرغوبة ، نظم ، أهداف نهائية ومباشرة لعناصر استراتيجية وتكتيكية للمنجزات التي يجب أن تقوم على تقييم الهدف المرغوب والهدف الممكن تحقيقه »[1] . وتضيف تاديتش « إن هذا التقييم لايمكن تحقيقه حيث أن تكوين مفهوم منطقي وواضح محدد وناتج عن النظام الجديد للعلاقات السياسية والاقتصادية الدولية غير ممكن في هذا الوقت لأنه لايمكن أن يتكون ويتحقق إلا عبر سلسلة من التطورات المتدرجة ، جزءا بعد جزء تفصيلا بعد تفصيل ضمن إطار مبادىء معينة مثل تجميع العناصر المختلفة لموازائيك . ومن جهة أخرى إن هذا المفهوم لايمكن فصله عن مسألة الطاقات الخلاقة والفكرية لدعاته . أنه سيكون في المرتبة الأولى نتيجة تقوية الشعور بضرورة إجراء هذه التغييرات وأخيرا نتيجة لنضوج حركة عدم الانحياز نفسها . »[2]

المبحث الرابع : المفهوم في الميزان ـ التحديات التي تواجه عدم الانحياز .

واجه مفهوم عدم الانحياز في التطبيق جملة من التحديات التي زادت من صعوبة فهم دوره وزادت من غموضه إزاء وجهات النظر المختلفة التي بلورتها دول الحركة . ومن التحديات التي واجهت الحركة بعد عدة سنوات من قيامها هي : ـ

١ ــ استنفاذ الحركة لعدد من أهدافها : استطاعت حركة عدم الانحياز انجاز عددا من أهدافها الملحة مثل : تصفية الاستعمار . حيث نالت غالبية المستعمرات إن لم نقل كلها استقلالها . لقد جاءت حركة عدم الانحياز لتناضل ضد الاستعمار وكان استمرار الوجود الاستعماري في مناطق متعددة من العالم مبررا لاستمرار الحركة وحيويتها ونشاطها على مختلف الأصعدة سيما في المنظمات الدولية . إن اتمام تصفية

---

(١) Bojana Tadic Transforner les relations internationales Problemes Polihques et sociaux no 365, 1979 p. 16-17.

(٢) IBID p. 17

الاستعمار وضع الحركة أمام اهتمامات ومنطلقات جديدة فرضتها مرحلة ما بعد التحرر السياسي وفرضتها أيضا التطورات السياسية الدولية . فالاهتمام أصبح يوجه نحو أهداف اقتصادية لا تقل خطورة عن الاستقلال السياسي بل هي ترتبط به بشكل كبير وكان لابد إذن أمام الحركة من صناعة أهداف جديدة من أجل خلق استمرارية فيها . وتمثلت هذه الأهداف الجديدة كما أشرنا سابقا في السعي لتعزيز الاستقلال الاقتصادي والمساهمة في اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد . إلا أن هذه الأهداف الجديدة لايمكن مقارنتها بالهدف السابق . لأنه لايمكن تحقيقها بنفس الأسلوب الذي تم فيه تحقيق هدف تصفية الاستعمار فقط وإنما ترتبط على إرادة دول أخرى ذات امكانيات اقتصادية هائلة .

٢ ــ اتساع حركة عدم الانحياز: لقد بدأت حركة عدم الانحياز بـ ٢٥ دولة وبالرغم من قلة هذا العدد فإن هذه الدول تم اختيارها في ضوء المعايير الخمسة التي أشرنا إليها . أما في الوقت الحاضر فإن عدد أعضاء الحركة قد تجاوز المائة دولة واتسعت الحركة بحيث أصبح مفهومها مرادفا لمفهوم العالم الثالث . والمشكلة التي برزت تتعلق في أن الزيادة في العضوية رافقها تزايد في عدم الالتزام بمعايير العضوية وأضحى الانتماء إلى الحركة أمرا سهلا تقدر عليه أغلبية دول العالم الثالث حتى أصبح يطلق على الحركة بأشبه « بناد مفتوح » .

٣ ــ الانقسامات داخل الحركة: إن اتساع الحركة بشكل أفقي نتيجة لزيادة عدد أعضائها قد زاد من وجهات النظر الموجودة داخل الجركة . فقبول دول كثيرة بغض النظر عن انتماءاتها العقائدية والتغاضي عن تطبيق معايير عدم الانحياز عند قبول دول جديدة أدى بشكل طبيعي إلى وجود وجهات نظر مختلفة كما ساهم ذلك في ايجاد انقسامات وثغرات حتى على المستوى الفكري داخل الحركة .

وفي الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٧٠ لم تستطع دول الحركة من تحقيق مؤتمر قمة وكان هناك صراعا بين أنصار عقد مؤتمر لقمة عدم الانحياز وبين أنصار مؤتمر أفرو آسيوي .[١] وهكذا تم خلق فراغ سياسي في داخل الحركة ساهم في ملئه التقارب الدبلوماسي الاستراتيجي الذي أثر على كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .[٢]

(١) Eugene Berg Non-alignement et novel order mondial op-cit p. 39-41.
(٢) Daniel Colard Le mouvement dex pays non-alignes op-cit p. 147.

وكانت الحركة عاجزة عن مواجهتها لبعض النزاعات التي حدثت بين بعض البلدان غير المنحازة أو التي كانت البلدان غير المنحازة طرفا فيها . وهذا هو الحال بالنسبة إلى الحرب في فيتنام ومشكلة الكونغو والصراع في الشرق الأوسط . ولم تستطع الحركة منع النزاع في الهملايا الذي حدث في خريف ١٩٦٢ بين الهند والصين وكذلك كانت الحركة غير فعالة عند مواجهتها للنزاعات التي حدثت بين الهند وباكستان وبين أندونيسيا وماليزيا كما لم تستطع الحركة انقاذ مصر في حرب حزيران ١٩٦٧ .(١) وأخيرا لم تتمكن الحركة من ايقاف الحرب العراقية الايرانية .

وفيما يخص القضية الفلسطينية بالذات نجد أن كتلا دولية كبيرة اتخذت مواقف واضحة لتأييد النهج الأمريكي وهذا يصح أيضا لقضايا ومواقف دولية أو بؤر توتر أخرى .(٢) فعلى سبيل المثال عندما كانت تناقش قضية فلسطين في الاجتماعات نجد عددا من الدول غير المنحازة قد تبنت وجهات نظر معاكسة لمبدأ حركة الانحياز ومنسجمة مع الخط الأمريكي المساند لاسرائيل .(٣)

وفي أثناء انعقاد مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز في نيودلهي عام ١٩٨١ كانت مواقف بعض الدول غير المنحازة تتأثر بمواقف قوى أجنبية مما يجعلها خارج تعريف حركة عدم الانحياز حيث كانت هذه الدول تصر بشكل كبير على تأييد اتفاقيات كامب ديفيد .(٤)

ومن مظاهر الانقسامات نجد أن هناك أنصار « التحالف الطبيعي » تلك المجموعة التي أخذت تبدو أكثر حيوية ونشاطا رغم وجود معارضة لها في جميع الجهات إلا أن جهودها أخذت تضعف بسبب أحداث أفغانستان .(٥)

٤ ــ انعدام الاطار المؤسساتي للحركة : لقد تحولت الحركة خلال الاثنتي وعشرين سنة الأخيرة من مجموعة محدودة من الدول إلى حركة حقيقة تتألف من أكثر من مائة دولة . وأخذ عدم الانحياز يتراجع عن طبيعته الحقيقية . فرفضه التحول إلى كتلة ثالثة يعني أن الحركة لم تتحول إلى تنظيم حقيقي ذو أجهزة ثابتة وطريقة فعالة لاتخاذ

---

(١) IBID p. 147.

(٢) « حركة عدم الانحياز » ندوة شؤون عربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٠

(٣) المصدر السابق ص ١١١ .

(٤) المصدر السابق ص ١١١ .

(٥) Eugene Berg Le non-alignement a lepreuve Polibque Etrangere 1982. no 2. p. 422.

القرار . « إن الحركة التي هي مركز للتجمع ، جماعة ضغط من أجل إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد ، هيئة للتشاور لا ترغب في التحول إلى مرحلة جديدة ضمن اتجاه تأطير مؤسساتي أكثر اندفاعا » .(١)

إن بعض الدول غير المنحازة: لم تكن لها الرغبة منذ البداية في النظر إلى الحركة بأكثر من اتجاه معنوي في العلاقات الدولية .(٢) كما أن الاتجاه الذي كان يرمي إلى تقوية الحركة مؤسساتها إنما كان هو الاتجاه الأضعف إزاء الاتجاه الأقوى الرافض للتأطير . « وقد واجهت المساعي الداعية إلى التأطير معارضة في عدة مجالات منها : تقوية دور الرئاسة ، زيادة صلاحيات مكتب التنسيق ، تثبيت وجود الحركة على الصعيد اللاقليمي مع ايجاد رئاسات اقليمية مشتركة . »(٣)

والبعض الآخر من الأعضاء يرى بأن عدم وجود جهاز تنظيمي للحركة يفقد فاعلية قراراتها ويدعو إلى فرض عقوبات على الدول التي تحاول الخروج عن القرارات المتخذة . ولم تحسم ، ولحد الآن قضية تطوير الحركة مؤسساتياً لاختلاف وجهات النظر بين الدول الأعضاء .

٥ ــ عدم وجود جهاز لحل الخلافات الدولية : ويرتبط هذا بالتحدي السابق ففي حالة وجود نزاع بين دولتين منحازتين أو كون أحد أطرافه دولة غير منحازة فالتساؤل الذي يثار هو ما هو « دور الدول غير المنحازة في حل هذا الخلاف ؟ لأن مساهمة الدول غير المنحازة بنصيبها في حل هذا الخلاف له أهمية كبرى بالنسبة لمستقبل الحركة . لأن أي نزاع بين أعضاء الحركة هو إضعاف للحركة . وأن أي جهد مشترك من قبل الدول غير المنحازة لتسوية خلافاتها بشكل سلمي إنما هو تعزيز

---

(١) IBID p. 424.

(٢) يقول ارنست ليفيفر « ويعارض نهرو على النقيض من نكروما في خلق أية قوة ثالثة منظمة فهو يعتبر نفسه الناطق الرئيسي باسم تجمع حيادي مائع وطارىء يريد عن عمد واصرار الابقاء عليه غامضا انظر مارتن لورس مصدر سبق ذكره ، ص ١٦١ بينما يقول د. بطرس بطرس غالي « وقد وافقت يوغسلافيا على فكرة انشاء منظمة دولية جديدة تتولى تنظيم العلاقات بين دول عدم الانحياز ، وبخاصة العلاقات الاقتصادية وكان المبرر لتلك الدعوة اليوغسلافية هو أن إقامة مثل هذه المنظمة سيكون من شأنه مساعدة دول عدم الانحياز في مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى التي قامت في العالم » د. بطرس بطرس غالي « سياسة عدم الانحياز بعد التصالح الأمريكي السوفيتي » مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥ .

(٣) Eugene Berg Le non-alignement a Lepreuve op-cit p. 424.

لدور الحركة فالمساعي المشتركة لدول الحركة من أجل حل الخلافات هي ضرورة لتحقيق الانسجام داخل الحركة .

إن كثرة الخلافات ما بين أعضاء الحركة وعجز الحركة عن ايجاد حل لها أخذ يطرح بشكل متزايد أهمية وجود أجهزة لحل الخلافات ما بين أعضاء الحركة . وكانت هناك مساعي لايجاد اجراءات من شأنها أن تساعد على حل الخلافات الناشبة بين الدول الأعضاء على غرار ما هو موجود بالنسبة إلى أجهزة بعض المنظمات الاقليمية كمنظمة الوحدة الأفريقية . إن جهود دول الحركة من أجل ايجاد حل للنزاع العراقي ـ الايراني لم توحي بتفائل كبير إلى امكانية ايجاد دور لأجهزة تعمل على حل الخلافات بالطرق السلمية .(١)

٦ ـ تأثير الدول الكبرى : من الأهداف الرئيسية لحركة عدم الانحياز هي تخفيف حدة التوتر الدولي والحرب الباردة . لذا فإن تحقيق سياسة الوفاق الدولي ينسجم وأهداف الحركة . في حين يرى البعض بأن حركة عدم الانحياز لا ظل لها في سياسة الوفاق الدولي لأن عدم الانحياز في نظرهم سياسة مرحلية ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالحرب الباردة وأن خفوت الأخيرة سيضعف الحركة إلى حد كبير .(٢)

إن الوفاق الدولي كسياسة ثنائية في العلاقات الدولية يفترض منع التدخل الخارجي وعدم السماح للقوى الخارجية بالتدخل إن منع التدخل الخارجي في المشاكل القائمة بين دول عدم الانحياز أو بين الدول النامية وهي مشاكل معظمها قد ورثتها من العهد الاستعماري أو من ظروف جغرافية خاصة هو أمر هام بالنسبة لحركة عدم الانحياز .(٣)

« وترى دول العالم الثالث أن الدولتين العظميتين تسعيان إلى معالجة المسائل الهامة خارج نطاق الأمم المتحدة وترى هذه الدول في أضعاف المنظمات الدولية ، عن طريق تجنيب موسكو وواشنطن لها ، أو عن طريق ضغطهاعليها ،أضعاف لاشتراك العالم الجنوبي في اتخاذ قرارات الحرب والسلام والتعاون » .(٤) « كما يرى العالم الثالث في هذه السياسة التي بدت معالمها في أواخر الستينات خطرا آخر ألا وهو احلال قرارات الدولتين

---

(١) IBID p. 424.

(٢) د. اسماعيل صبري مقل « عدم الانحياز بين النظرية والتطبيق » مصدر سبق ذكره ، ص ٣٩ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٣٩

(٤) ياسين العيوطي « رؤية العالم الثالث للوفاق الأمريكي السوفيتي » السياسة الدولية عدد ٤٧ ، ١٩٧٧ ، ص ٢٤ .

العظميتين وأرائهما محل القرارات الدولية التي تتخذ في قاعات المنظمات العالمية بطرق ديمقراطي ، يؤكد حق كل دولة من دول العالم في المشاركة في اتخاذ القرارات » . (١)

« كما تخشى دول العالم الثالث أن تتورط سياسة الوفاق بين موسكو وواشنطن ، إلى حد تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ ، تحاشيا لتصادم الدولتين العظميتين ، الأمر الذي يثير خطر ظهور امبريالية من نوع جديد ، تصبح كل الدول الضعيفة غير النووية ضحايا لها » . (٢)

إن الوفاق الدولي يحمل في طياته أوضاعا مقلقة وخطيرة بالنسبة للعالم الثالث لأنه يعتبر استمرارا للتنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تحت شكل جديد كما أن فكرة التوازن بين العملاقين تعني وجود خطر يهدد السلام والأمن الدوليين بشكل مباشر .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE RECHERCHES ET D'ETUDES ARABES
مصر اتحاد الجامعات العربية

(١) المصدر السابق ، ص ٢٤

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٤ .

الخاتمة

إن التعذر في الوصول إلى تعريف جامع وشامل لعدم الانحياز لا يمنعنا من محاولة تشخيص سماته الرئيسة . فعلى الجملة نجده عبارة عن مبادىء عامة ، وأهداف مشتركة وآمال مشتركة تعبر عنها نصوص وقرارات الحركة وتصريحات وتصورات قادتها .

وإذا أخذنا بأن عدم الانحياز لا يتعدى السلوك السياسي الخارجي ليس إلا كما تصوره الغربيون فلا نكون عندئذ إلا أمام فهم ناقص للحركة .

إن عدم الانحياز لا يرتبط في المجال الخارجي للدولة غير المنحازة فقط وإنما له صلة بالواقع الداخلي أيضا . وأصالته تستمد من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة النامية .

إن الخصوصية التي تتميز بها طرق النمو في البلدان النامية وتكمن في أن هذه الدول أقرت خياراتها وفقا لواقعها وأوضاعها . أنها رفضت الاقتباس والنقل الحرفي من النماذج الموجودة في العالم . وأنصب رفضها للنموذج الغربي والشرقي على السواء . لأنهما لا يتلائمان مع أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكان ذلك بالتأكيد يدفع هذه البلدان إلى أن تحدد نظرتها الخاصة إزاء تجارب لا تتلائم مع ظروفها ومعتقداتها وتقاليدها .

وهنا نشير إلى أن رفض الاقتباس من هذه التجارب لا يعني عدم التفاعل معها والاستفادة منها بما هو ناجع وملائم . كما أن التجارب في البلدان النامية إنما أخذت تعتمد بالدرجة الأولى على التجربة والتطبيق الذاتي أكثر من اعتمادها على تجارب مقتبسة .

أن التغيير في البلدان النامية إنما هو ظاهرة شمولية وكلية لأنه يتطلب اجراءات جذرية من أجل بناء مجتمع جديد ولتبديل الواقع المتخلف . ومن هنا نفهم أن عدم الانحياز هو ليس ظاهرة جزئية ، إنه موقفا مبدئيا بالنسبة للدول النامية .

وإذا كان كذلك ، فإن الاقتصاد أصبح جزءا من مفهوم عدم الانحياز . فالأهداف الاقتصادية للدول غير المنحازة أصبحت تشكل اليوم إحدى المحاور الرئيسة للحركة . وأصبح المفهوم الاقتصادي لعدم الانحياز إلى جانب مبدأ تحقيق ديمقراطية العلاقات

الدولية سببا لتبرير استمرارية الحركة بالرغم من استنفاذ بعض الأهداف الأساسية لها .

وهذكا فقد تطور المفهوم عما كان عليه في بداية الحركة نتيجة لاتساع الحركة ودخول دول ذات ميول واتجاهات جديدة وظهور تحديات وعقبات أمام الحركة لذا يتطلب تغيير النظرة إلى الحركة . حيث القيت على الحركة أدوار جّديدة : كالحفاظ على الاستقلال السياسي وحماية المنجزات الوطنية والقومية والعمل على تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتعزيزه والسعي إلى ايجاد علاقات متكافئة بين الأمم وايجاد صلات للتقارب الانساني بين كل الدول في العالم .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE RECHERCHES ET D'ETUDES ARABES
مصر العضو الجامعات العربية

١٣ ــ وزارة التخطيط هيئة التخطيط العمراني ، أسس ومعايير مباني الخدمات العامة ، بدون تاريخ ، بغداد .
١٤ ــ وزارة التربية ، الاحصاء التربوي ١٩٦٩ / ١٩٧٠ ، مطبعة العراق للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٧١ .
١٥ ــ وزارة التربية ـ المديرية العامة للتخطيط التربوي ، الاحصاء التربوي ١٩٧٩ / ١٩٨٠ ، شركة المطابع النموذجية ، عمان .
١٦ ــ وزارة التربية ـ المديرية العامة للتخطيط التربوي ، التربية في خطة التنمية القومية للسنوات ٧٦ / ١٩٨٠ ، العدد ٦٣ ، بغداد ، ١٩٧٥ .
١٧ ــ وزارة التخطيط ، خطة التنمية القومية للسنوات ٧٩ / ١٩٨٠ ، مطابع دار الجماهير للصحافة ، بغداد ، ١٩٧٧ .
١٨ ــ وزارة المعارف ـ مركز المعلومات الاحصائية ، احصاءات التعليم في المملكة العربية السعودية ١٣٩٩ / ١٤٠٠هـ ـ العدد ١٣ ، مطابع النصر الحديثة ، الرياض .
١٩ ــ وزارة التربية والتعليم ـ المملكة الأردنية الهاشمية ، الاحصاء السنوي التربوي للعام الدراسي ١٩٧٩ / ١٩٨٠ .
٢٠ ــ يوسف يحي طعماس ، التباين الاقليمي في توزيع رياض الأطفال في القطر العراقي ، مجلة الأم والطفل ، جمعية الهلال الأحمر العراقية ، العدد ٤٠٣ ، السنة ١٩٨١/٣٥ .
٢١ ــ يوسف يحي طعماس ، التباين الاقليمي في توزيع خدمات التعليم المهني في العراق ، مجلة دراسات للأحياء ، العددان الرابع والخامس ، السنة الرابعة ، بغداد ، تشرين أول ١٩٨٣ .

ب ــ المصادر الأجنبية

1- Akitek Atelier, High rise school- some administrative problems, Asian regional school building research, study no. 7, Colombo, 1969.
2- Ali Husain Husson, planning for educational facility in Baghdad City Aprimary level, unpublished thesis, centre of urban and regional planning, Baghdad, 1977.
3- Arvid Bengtsson, Environmental planning for childrens play, London, 1970.
4- Arthur B. Gallion and Simon Eisner, The urban pattern, D. van nostrand company, NewJersy, 1963.
5- American Association of school administrators planning Americas school buildings, Washington, 1960.
6- Cliff Tandy, Handbool of urban Landkeape, creat Britain, 1981.
7- Joseph de chiara and Lee Koppelman, planning design criteria, NewYork, 1969.
8- Margrit I Kennedy, Building Community schools an analysis of experiences, United Nations-Unesco, 1979.
9- Nickolaus L. Engelhardt, Complete cuide for planning new schools, parker publishing Company, West Nyack, 1970.
10- United Nations- Unesco Statistical Yearbook 1981, England.